1945/03/01
FW 890 F. 51/2-2245 (6)

دراسة سرية للغاية عن متطلبات ميزانية الحكومة السعودية من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩م من وزارة الخارجية الأمريكية إلى لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية مضمنة طي مذكرة من سكرتارية اللجنة تحمل أسماء والاس ويتسون Wallace Whitson وآلفن ريتشاردسون .Alvin F Richardson وريموند كوكس .Raymond E Cox، مؤرخة في ١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يبين التقرير أن المملكة العربية السعودية تعاني من عجز كبير في الميزانية حيث ارتفعت نفقات الحكومة من ١١ مليون دولار في عام ١٩٣٨م إلى ٣٤ مليون دولار في عام ١٩٤٤م، بينما زاد الدخل من ١١ إلى ١٣ مليون دولار فقط في الفترة ذاتها. ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى انعدام التجارة الخاصة بسبب الحرب واعتماد الحكومة على الاستيراد، وإلى التضخم النقدي في الشرق الأوسط، وظروف القحط التي تعاني منها البلاد. ويقول التقرير إن الدعم البريطاني وبرنامج الإعارة والتأجير ساهمت بتغطية العجز في الميزانية، لكن هذه الظروف غير العادية ستختفي مع نهاية الحرب وستعود الأمور إلى طبيعتها في عام ١٩٥٠م، لذلك يوضح التقرير احتياجات المملكة في السنوات الخمس ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٩م، ويقدر أن يصل دخل المملكة إلى ٩٠ مليون دولار، وأن تبلغ النفقات ١٣٥ مليون دولار، أي بعجز قدره ٤٥ مليون دولار، ويقترح التقرير إنقاص ١٠ بالمائة من الدخل المقدر لتعذر التحكم به فعلاً بحيث يصبح المبلغ المطلوب لسد العجز في فترة الخمس سنوات ٥٠ مليون دولار.

ويورد التقرير جدولاً يتضمن تلك الأرقام التي تمثل تقديرات ميزانية الحكومة السعودية لفترة السنوات الخمس المذكورة. ويقول التقرير في الملحق (أ) إن الأرقام أُخذت من الوزير المقيم الأمريكي السابق ومن الوزير المفوض الحالي ومن البعثة الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط. كما أخذت تقديرات عائدات النفط من وزارتي الحرب والبحرية بناء على طاقة التكرير المعروفة لمصفاة النفط السعودية.

ويقول التقرير إن دخل المملكة من الحجاج والعائدات المختلفة سيعود بعد عام ١٩٤٩م إلى سابق عهده قبل الحرب، كما ستعود التجارة الخاصة كما كانت تدريجياً بعد رفع القيود التي فرضتها ظروف الحرب. ويقدر التقرير أن ينخفض العجز في الميزانية السعودية من ١٨,٤ مليون دولار عام ١٩٤٥م إلى ٣,١ مليون دولار عام ١٩٤٩م، وأن يزداد دخل المملكة من عائدات النفط بعد عام ١٩٤٩م حتى تحقق فائضاً في ميزانيتها، حيث قدر دي جولير E. De Golyer الخبير الجيولوجي رئيس بعثة مجلس احتياطي النفط إلى الشرق الأوسط أن احتياطي المملكة من

النفط يتراوح بين ٤ و٥ بلايين برميل، وتوقع انتقال مركز الثقل النفطي في العالم من منطقة الكاريبي إلى منطقة الشرق الأوسط.

R. 5

1945/03/01
FW 890 F. 51/2-2245 (6)

دراسة سرية للغاية تتناول خططاً بديلة لتقديم الدعم المالي إلى المملكة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية مضمن طي مذكرة من سكرتارية اللجنة تحمل أسماء والاس ويتسون Wallace Whitson وآلفن ريتشاردسون Alvin F. Richardson وريموند كوكس Raymond E Cox مؤرخة في ١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يتألف البديل الأول من مبلغ ٥٠ مليون دولار تقدمها الحكومة الأمريكية إلى حكومة المملكة دفعة واحدة أو على عدة دفعات على مدى الخمس سنوات المقبلة، على أن توافق المملكة على تعيين مستشار مالي أمريكي يشرف على النفقات ويبلغ وزير الخارجية الأمريكي باحتياجات الحكومة السعودية. بعد ذلك تبدأ الحكومة السعودية بتسديد القرض بدءاً من ١ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٥م وعلى مدى ١٠ سنوات. وفي حال تعذر تسديد قسط من الأقساط ينبغي على الحكومة السعودية إبلاغ الحكومة الأمريكية قبل ٦ شهور من موعد التسديد لتتمكن الأخيرة من تغيير شروط الاتفاقية. وبموجب هذه الاتفاقية أيضاً توقع الحكومة السعودية اتفاقية مع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تكفل فيه الشركة عدم انخفاض عائدات المملكة من النفط دون مستوى محدد بصرف النظر عن كمية الإنتاج. كما ينبغي على أرامكو أن توافق على عدم اقتطاع أية سُلف مقدمة إلى الحكومة السعودية إلى أن ينتهي تسديد القرض.

والبديل الثاني هو تقديم القروض إلى المملكة بضمانة حصص في احتياطيات النفط، والثالث يعتمد على شراء حكومة الولايات المتحدة حصصاً من احتياطي النفط في باطن الأرض إما من الحكومة السعودية أو من الشركات الخاصة. ويمكن أن تشتري حكومة الولايات المتحدة من احتياطي النفط في باطن الأرض ما ثمنه ٥٠ مليون دولار شريطة أن تحول العائدات إلى الحكومة السعودية على مدى ٥ سنوات وتستوفى من عائدات النفط على مدى عشرين عاماً، وقد تستثمر الولايات المتحدة هذا الاحتياطي البالغ بليون برميل بحد أقصى قدره ٣٠ مليون برميل سنوياً على أن تتولى شركة النفط عمليات استخراج المنتجات وتكريرها وتسليمها بالتكلفة الفعلية، وبشرط أن تقبل حكومة المملكة مشرفاً مالياً أو مشرفين ماليين من الولايات المتحدة.

ويعتمد البديل الرابع على شراء حكومة الولايات المتحدة كميات من النفط المستخرج

من شركات النفط الخاصة على أن يتم تسليم المنتجات في موعد لاحق يتفق عليه مع أرامكو وفق شروط معينة. والبديل الخامس هو منح الشركات الخاصة قروضاً تمكنها من بناء المنشآت النفطية اللازمة لزيادة إنتاجها، كأن تقرض شركة تمويل الإعمار Reconstruction Finance Corporation شركة أرامكو ما يكفي من المال لمضاعفة إنتاجها من النفط حتى يصل ١٨٠ ألف برميل يومياً، وتضمن الشركة هذا المعدل من الإنتاج أو دفع ما يساويه من المال إذا تعذر تحقيق ذلك.

أما البديل السادس فيقوم على مبادرة الحكومة الأمريكية ببناء المنشآت التي تكفل زيادة الإنتاج النفطي ثم تعمل على تسويقه خارج نصف الكرة الغربي بما في ذلك إيجاد منافذ تبنيها الشركات الأمريكية، وتعدل اتفاقية «الخط الأحمر» بما يكفل الاستفادة القصوى من هذه المنافذ مع السماح لأطراف أخرى بشراء النفط السعودي، مما سيرفع نسبة عائدات النفط. وتقترح هذه الخطة أن تحصل شركة أرامكو على قرض من شركة تمويل الإعمار لتتمكن من مد خط الأنابيب بنفسها، وريثما يتحقق هذا يمكن لحكومة الولايات المتحدة تأجير عدد من ناقلات النفط إلى الشركات الأمريكية لنقل النفط إلى أوروبا.

وأخر البدائل هو تقديم منح مباشرة إلى الحكومة السعودية تكفي لسد العجز في الميزانية. وفي هذه الحال يضع الكونجرس ٥٠ مليون دولار تحت تصرف وزير الخارجية الأمريكي بهدف تقديم الدعم للمملكة العربية السعودية على مدى ٥ سنوات على أن توافق حكومة المملكة على تعيين مستشار مالي أمريكي يشرف على النفقات ويعلم حكومته بحاجات المملكة. وفي الوقت الحالي يجب على الحكومة السعودية إبرام اتفاقية مع أرامكو تضمن الشركة بموجبها دفع عائدات إلى حكومة المملكة لا تقل عن مستوى معين بصرف النظر عن الإنتاج الفعلي، مما سيخفف من اعتمادها على الدعم الأمريكي.

R. 5

1945/03/02
890 F. 001 Abdul Aziz/3-245 (2)

برقية سرية رقم ٢١٦٦ من فرد وينانت Fred Winant السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

ينقل وينانت عن وزارة الخارجية البريطانية فحوى محادثات الملك عبدالعزيز آل سعود مع ونستون تشرتشل Winston Churchill رئيس الوزراء البريطاني، ويقول إن الملك عبدالعزيز تحدث عن المشكلة الفلسطينية باعتبارها خطراً يهدد العرب وقد يضطره يوماً إلى الوقوف ضد بريطانيا التي يعتبرها دولة صديقة. وتقول البرقية إن تشرتشل ذكر بعض المبررات لاتخاذ اليهود من فلسطين وطناً لهم، ولكنه كما ذكر لا يؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين. كما تطرق

الطرفان إلى موضوع سورية بشكل عام. وتنقل البرقية عن وزارة الخارجية البريطانية أن فريقاً من الأطباء العسكريين فحصوا الملك عبدالعزيز في تلك المناسبة ووجدوا بصفة عامة أنه في صحة جيدة.

R. 1

1945/03/02
890 F. 20/3-245 (1)

برقية سرية للغاية رقم ٨٢ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن لديه أسباباً تجعله يخشى من أن يستغل البريطانيون إعلان المملكة العربية السعودية الحرب على المحور للضغط عليها بهدف الحصول على مكاسب وامتيازات بصفتهم حلفاء عسكريين، إذ إنهم يمارسون ضغوطاً لإرسال بعثة عسكرية بريطانية ومستشار ربما يكون ضابطاً هندياً مسلماً. ويسأل إدي إن كان بالإمكان الإسراع بإعلام الحكومة السعودية بمقترحات الجيش الأمريكي (فيما يخص إيفاد بعثة عسكرية إلى المملكة)؛ وإذا تعذر ذلك يطلب إدي من وزارة الخارجية الأمريكية العمل على إضعاف دور البريطانيين في المملكة.

R. 3

1945/03/02
890 F. 51/3-245 (1)

برقية سرية رقم ٨٣ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى رسالة الوزارة رقم ٦٣ المؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م، ويقول إنه أرسل التعليق على ميزانية الحكومة السعودية في الحقيبة الدبلوماسية. ويضيف أنه لو أخذت في الاعتبار مستويات عام ١٩٤٤م من الإمدادات الأمريكية للمملكة مع المدفوعات النقدية بالريال من خلال برنامج الإعارة والتأجير، ومبيعات الريالات والجنيهات الاسترلينية التي تباع للبعثات السعودية في الدول الأجنبية، والأرباح من بيع الذهب، فإن ٥ ملايين دولار تكفي لموازنة ميزانية المملكة لعام ١٩٤٥م بحيث تغطي الحاجيات الأساسية السنوية للمملكة.

R. 5

1945/03/02
890 F. 51/3-245 (1)

رسالة سرية من جوزيف جرو Joseph E. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى هنري ستمسون Henry L. Stimson وزير الحرب الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير جرو إلى تقرير لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية رقم ١٩، المؤرخ في ٧ فبراير (شباط) ١٩٤٥م تحت عنوان «الدعم المالي المقدم إلى المملكة العربية السعودية» ويقول إنه يؤيد ما جاء فيه

بشأن إرسال بعثة لتحسين الطرق في المملكة، ويوصي بتشكيل البعثة بأقرب وقت ممكن وإرسالها حسب توصيات الوزير المفوض الأمريكي في جدة وما ستسفر عنه المفاوضات التي ستجرى في ذلك الشأن مع الحكومة السعودية.

R. 5

1945/03/02
890 F. 51/3-245 (2)

رسالة رقم ٧٧ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها تعليق على ميزانية المملكة العربية السعودية.

يشير إدي إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٧ المؤرخة في ٣ فبراير (شباط) ١٩٤٥م، وإلى رسالة المفوضية رقم ٦٣ المؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م بشأن نفقات المملكة في عام ١٩٤٤م ونفقاتها المتوقعة خلال عام ١٩٤٥م. ويعزو إدي التأخير في إرسال معلومات وتعليقات في ذلك الشأن إلى انشغاله بالتحضير للاجتماع بين الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي، وإلى ذهاب الملك عبدالعزيز بعد ذلك إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة. ويضيف أن استعداد ستانلي جوردان Stanley Jordan الوزير المفوض البريطاني لمغادرة جدة بعد انتهاء مهمته في المملكة جعله أقل تعاوناً واستعداداً لمناقشة أي برنامج مشترك. ويقول إن الأرقام المذكورة في تعليقه المرفق على الميزانية مبنية على تقديراته الخاصة.

ويذكر إدي نقلاً عن جرافتي سميث Grafftey-Smith الذي سيخلف جوردان أن الأخير سيطلب من ممثل وزارة الخزانة البريطانية في الشرق الأوسط تخفيض الدعم البريطاني للمملكة، وأن جرافتي سميث ليس مهيأ بعد لمناقشة الدعم المالي الذي سيقدم للمملكة مع إدي. ثم يوضح إدي أن نفقات الحكومة السعودية لم تتغير بالنسبة إلى عام ١٩٤٥م، ويخلص إلى نتيجة تفيد أن ٥ ملايين دولار تكفي لموازنة ميزانية الحكومة السعودية لعام ١٩٤٥م، وأن مبلغاً كهذا يمكن توفيره من صندوق الطوارئ المخصص لرئيس الولايات المتحدة، أو من الوزارات المسؤولة عن الأمن البحري والعسكري. ويضيف أن ثمة حاجة إلى قرض ضخم من أجل مشروعات التنمية في المملكة، ولتحديث الآلات الزراعية والمعدات الثقيلة.

R. 5

1945/03/02
890 F. 51/3-245 (2)

تعليق على ميزانية المملكة العربية السعودية مضمن طي رسالة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي في تعليقاته إلى أن نفقات الحكومة السعودية عام ١٩٤٤م بلغت حوالي ١٠٩ ملايين ريال، وأن النفقات المتوقعة لعام ١٩٤٥م تبلغ حسب تقديراته وتقديرات الحكومة السعودية حوالي ١١٠ ملايين ريال، كما يقدر دخل الحكومة السعودية لعام ١٩٤٥م بمبلغ قدره حوالي ٩٩,٣ مليون ريال بينما تقدره الحكومة بمبلغ ٨١,٥ مليون ريال، وبذلك يكون العجز في تقديره ٩,٥ مليون ريال وفي تقدير الحكومة ٢٧,٢ مليون ريال تقريباً. ويشير إدي في ملاحظاته إلى أن سعر صرف الريال مقابل الجنيه الاسترليني هو ١٣,٣٣٣ ريالاً لكل جنيه استرليني، ويساوي ٣٠ بالمائة من قيمة الدولار. ويقول إن هذه التقديرات لم تناقش مع الحكومة السعودية، مبيناً أن الأرقام المذكورة تخص عام ١٩٤٤م بعد حذف الديون المحمولة من العام السابق والدخل الوارد من بيع الريالات الذي تم استلامه عام ١٩٤٤م. ويقول إن الأرقام المذكورة قد تكون متكررة سنوياً، كما يذكر عدداً من الملاحظات الإضافية تخص أرقاماً تفصيلية وردت ضمن تقديرات الميزانية السعودية.

R. 5

1945/03/03
890 F. 51/3-345 (1)

رسالة سرية رقم ٧٩ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة من كارل تويتشل Karl S. Twitchell من شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate إلى مارسيل واجنر Marcel Wagner رئيس الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation في نيويورك، مؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٥م المتضمنة بدورها تقريراً عن المشروعات التنموية التي يمكن أن يمولها بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK في المملكة العربية السعودية، وموجه نسخة من المواد أعلاه طي رسالة تغطية من جاك نيل Jack D. Neal نائب رئيس قسم العلاقات الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى نورمان كارلسون Norman V. Carlson رئيس قسم مراقبة البريد بمكتب المراقبة، مؤرخة في ١٩ مارس ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية الوزارة رقم ٤٧ المؤرخة في ١٩ فبراير ١٩٤٥م ويقول إنه يرفق رسالة بعثها تويتشل إلى واجنر، وأرفق بها، حسب تعليمات الوزارة الواردة في البرقية المذكورة، مذكرة بمشروعات التنمية في المملكة التي يمكن لبنك الاستيراد والتصدير تمويلها.

R. 5

1945/03/03
890 F. 001 Abduul Aziz/3-345 (6)

رسالة سرية رقم ٨٠ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض

الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها ثلاثة ملحقات الأول بعنوان «أمور جانبية»، والثاني بعنوان «شائعات حول رحيل الملك» وهما من إعداد وليم ساندز William L. Sands السكرتير الثالث ونائب القنصل الأمريكي في الظهران، والملحق الثالث بعنوان «المملكة تحتفل بعودة ملكها» وهو من إعداد نيلز لبند Nils E. Lind الملحق بالمفوضية الأمريكية في جدة.

يشير إدي إلى رسالة المفوضية رقم ٧٣ المؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٥م حول الاجتماع الذي تم بين الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥م. ويقول إن أمر الزيارة بقي سراً بين الملك عبدالعزيز ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، ومع أن الملك قبل السفر بالطائرة في بادئ الأمر إلا أنه سافر بحراً، وهذا خفف كثيراً من المشكلات التنظيمية. ويذكر إدي أن الملك أخبر ولديه بأمر الزيارة المرتقبة وهما الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب الملك في نجد، والأمير فيصل النائب العام في الحجاز. وتزامن ذلك مع وجود شكري القوتلي الرئيس السوري، الذي أطلعه الملك على هذا السر بعد وصول المدمرة الأمريكية «ميرفي» *Murphy* إلى ميناء جدة يوم ١١ فبراير ١٩٤٥م؛ فقد شرح الملك للرئيس السوري أسباب تعذر اصطحابه يوسف ياسين إلى القاهرة لحضور المؤتمرات العربية، يوم ١٤ فبراير. كذلك علم بالموضوع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية يوم ١١ فبراير.

ويقول إدي إن المفوضية البريطانية كانت على علم بالزيارة من خلال إدوارد جريج Edward Grigg وزير الدولة البريطاني في القاهرة الذي أخبر بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي بأنه أمر بتوجه سفينة بريطانية إلى جدة لنقل الملك عبدالعزيز. ويذكر إدي أن الملك أخبره نقلاً عن ستانلي جوردان Stanley Jordan الوزير المفوض البريطاني في جدة أنه ينتظر دعوة للاجتماع بونستون تشرتشل Winston Churchill رئيس الوزراء البريطاني بعد اجتماعه بالرئيس روزفلت.

ويشير إدي إلى الشائعات التي راجت بعد مغادرة الملك جدة على ظهر المدمرة الأمريكية، مذكراً بأن بريطانيا كانت تحاول بشتى الطرق إحباط كل تحرك أمريكي في المملكة العربية السعودية، من ذلك مبادرتها بإرسال سفينة بريطانية لنقل الملك عبدالعزيز دون أن يطلب منها ذلك، وإلحاحها على أن يقضي الملك مدة أطول مع تشرتشل رئيس الوزراء البريطاني وذلك حتى قبل تحديد موعد وصول هذا الأخير، وبدون التفكير في ضرورة مراجعة الملك عبدالعزيز لاتخاذ

ترتيبات لمثل هذه الأمور. ويضيف إدي أن البريطانيين افترضوا بالطبع أن أجهزة المدمرة الأمريكية «كوينسي» *Quincy* كانت تتنصت على مكالماتهم كما كانوا سيفعلون هم لو كان الملك ضيفهم. ومن المؤكد، كما يقول، أنهم دهشوا حينما رأوا أن كل شيء متاح أمامهم، فرسالة كيلرن Lord Killearn السفير البريطاني في القاهرة حملها تك إلى الملك وهي مختومة، وكان فيها دعوة للملك ليحل ضيفاً على السفارة البريطانية حيث سيتم لقاؤه بتشرتشل.

وقد أجاب الملك أنه لم يعلن عن وجوده في مصر لأنه ليس في زيارة رسمية لها. وحمل الجواب بطائرة عسكرية أمريكية بالتعاون مع بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط. كما تلقى الملك رسالة ثانية من البريطانيين في أثناء اجتماعه مع الرئيس الأمريكي ظهر يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥م. واقترح الرئيس الأمريكي على الملك قبول الدعوة البريطانية أولاً لمنح تشرتشل الفرصة كي يرى الملك عبدالعزيز، وثانياً لمعرفة نتائج الاجتماع بين الزعيمين ذلك اليوم. كما وضع الرئيس الأمريكي المدمرة «ميرفي» تحت تصرف الملك عبدالعزيز دون قيد أو شرط، وعرض عليه استعمال طائرته الخاصة لو أراد العودة إلى بلاده جواً، لكن جريج ألح كثيراً في رسالته على أن يقبل الملك الدعوة، فاكتفى الملك بالإجابة بأنه قد أعد الترتيبات مع كيلرن.

ويقول إدي إن الملك أعطاه رسالتي كيلرن وإدوارد جريج ليقوم بترجمتهما له شفوياً، أي أنه لم يرغب الاحتفاظ بمحتوياتهما سراً بأن يطلب من عبدالله بلخير ترجمتهما؛ ويضيف أنه كان المترجم الوحيد الذي رافق الملك طوال الرحلة. ولم يخف الملك امتعاضه من الإلحاح في الدعوة البريطانية الغامضة. فجميع الدلائل كانت تشير إلى أن القضية برمتها هي من تدبير جوردان وجريج وكيلرن ولا علم لتشرتشل بها؛ وحتى خير الدين الزركلي أخفق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالاجتماع مع تشرتشل، إذ اكتفى البريطانيون بإعلامه أن جوردان سيحضر إلى المدمرة «ميرفي» في العاشرة صباحاً من يوم ١٦ فبراير ومعه كل الترتيبات اللازمة للاجتماع، ولم يطلع خير الدين الزركلي عليها خشية أن يفصح هذا الأخير عنها للملك بحضور الأمريكيين الذين قد يشيرون عليه بعدم الموافقة على الترتيبات المتخذة. ويقول إدي إنه لم يحضر وصول جوردان لأنه كان في الإسكندرية للاجتماع بالرئيس الأمريكي ثانيةً، وبالفعل حضر جوردان وحصل على موافقة الملك على الاجتماع سراً بتشرتشل في الفيوم. وبالغ البريطانيون كثيراً في الحديث عن عودة الملك ومرافقيه إلى جدة على متن إحدى سفنهم، لكن الحقيقة، كما يقول إدي

أن الملك وصحبه عـانوا خلال رحلة العودة من قلة الأطعمة الخاصة بهم وقلة الخدمات الضرورية، وذلك على عكس ما لمسه الملك من ترحيب وحرارة على متن المدمرة الأمريكية «ميرفـي»، حسب قول حافظ وهـبة الوزير المفوض السعودي في لندن.

ويروي إدي تفصيلات اللـقاء التاريخي بين الملك عبـدالعزيز وروزفلت، ويقول إن صداقة متيـنة نشأت بينهما في وقـت قصير حتـى إن الرئيـس الأمريـكي أهدى المـلك عبدالعزيز كرسياً متحركاً ليساعده في التنقل؛ وتحدث الاثنان عـن موضوعات شتى وعن البريطانيين وكيف يريدون الاستئثار بكل شيء لأنفسهم. وتحدث الملك عبدالعزيز عن إعجابه بشخص الرئـيس روزفلت وحكمته ودمـاثة خلقه. كما تحدث الملك عن الفارق الشاسع بين روزفلت وتشرتشل، لأن الثاني كان يميل في رأيه للمواربـة والتهرب من الإجابة عن الأسئلة المحددة ويـغير الموضوع الأساسي، علـى عكس روزفـلت الـذي كان واضحـاً وصريحاً.

ويقول إدي إن الموضوعات السرية دونت في محضر من نسختين، كما أرسلت نسخة ثالثة إلى وزير الخارجية الأمريكي. ويتطرق بوجه خاص إلى النقاش الذي دار بين الزعيمين بشأن مسـتقبل المملكة والـذي لم يدوَّن في ذلك المحضر، فيقول إن الملك لم يذكر قط موضوع الـدعم والإمدادات ما عـدا الدعم الاقتصادي، وإنه سأل الرئيس روزفلت عن صحـة ادعاء الـبريطـانيين أن الأمـريكـيين سيتوقفون عن تقديم العون للمملكة بعد انتهاء الحرب لأن مصالحـهم منحصرة فـي نصف الكرة الغربي، وأن مـستقبل المملكة مرتـبط ببريطانيا اقـتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وأن البريطانـيين سيحافظون على صـداقتهم مع المملكة كمـا كانت في الماضي؛ لذلك فهم يطالبون بحيازة الصدارة في كل شيء. ويقول إدي إن روزفلت أجابه بأن مناطق النفوذ في العالم ستنحسر أمام سيـاسة الباب المفتوح، وأن الولايات المتحدة تأمل بأن تُبقي المملكة أبوابها مفتوحة أمـامها وأمام الدول الأخرى على حد سواء. ويشير إدي إلى شعور الملك بأن البريطانيين سيستمرون في ممارسة الضغط للحصول على مزيد من الامتيازات في بلاده، ويقـول إن مخاوف الملـك لن تتبـدد إلا إذا حولت الولايات المتحدة الخطط النظرية إلى واقع ملموس فـي شكل اتفاقيات اقتصاديـة طويلة الأجل مع المملكة.

R. 1

1945/03/03
890F. 001 Abdul Aziz/3-345 (2)

مذكرة بعنـوان «الشائعات حول رحيل الملك» أعدهـا وليم ساندز William Sands السكرتير الثالث ونائبه القنصل الأمريكي في المفوضية الأمريكية في جدة عن اجتماع الملك عبـدالعزيز آل سـعود بفرانـكلين روزفـلت

Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي (دون تاريخ)، ملحقة بمذكرة سرية رقم ٨٠ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول المذكرة إن رحيل الملك فجأة على ظهر المدمرة الأمريكية ولّد كثيراً من الشائعات منها أن الملك تخلى عن الحكم كما فعل الملك حسين من قبل، حين ركب سفينة حربية بريطانية في جدة وبالطريقة الفجائية ذاتها. وذهب بعضهم إلى القول إنه أُخذ أسيراً على ظهر السفينة الأمريكية. والشائعة الثالثة تفيد بأن الملك سافر إلى السودان. وهذه هي الشائعة الرسمية التي كان من المفترض أن تتسرب من القصر، وشائعة أخرى تقول إنه سافر إما لزيارة الملك فاروق أو الأمير عبدالإله، الوصي على عرش العراق وعبدالله بن الحسين أمير شرقي الأردن اللذين كانا يجتمعان في عمّان، أو لزيارة تشرتشل، خاصة بعد أن كشف عن وجود الزعيمين معاً في المنطقة.

R. 1

1945/03/03
890F. 001 Abdul Aziz/3-345 (3)

مذكرة بعنوان «أمور جانبية وطرائف» أعدها وليم ساندز William Sands السكرتير الثالث ونائب القنصل الأمريكي في المفوضية الأمريكية في جدة عن اجتماع الملك عبدالعزيز آل سعود بفرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي (دون تاريخ)، ملحقة بمذكرة سرية رقم ٨٠ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تتحدث المذكرة عن بعض الطرائف التي حدثت أثناء زيارة الملك عبدالعزيز آل سعود للرئيس الأمريكي على ظهر المدمرة «كوينسي» *Quincy* كرؤية العرب للبحارة السود واعتقادهم بأنهم (البحارة) من العرب المسلمين، وحادثة رفض أحد الخدم السماح ليوسف ياسين أكل طعام الملك، وحادثة اصطحاب ألوان الطعام المحلي إلى ظهر المدمرة، وإعداد الذبائح وتحميص القهوة والولائم العربية التي أقيمت في خيمة الملك عبدالعزيز على ظهر المدمرة الأمريكية في أثناء رحلته البحرية.

وتشير المذكرة إلى بعض العروض التي قام بها البحارة أمام الملك عبدالعزيز، بما فيها إطلاق المدافع المضادة للطائرات على أهداف دخانية وإلقاء عدد من قنابل الأعماق، وإلى بعض العروض السينمائية، بالإضافة إلى تبادل الهدايا بين الملك وضباط المدمرة وبحارتها. وتروي المذكرة أن الملك طلب تقديم القهوة العربية إلى مضيفه حيث صعد الخدم

المختصون إلى السطح وصبوا القهوة للرئيس الأمريكي وجلسائه.

R. 1

1945/03/03
890F. 001 Abdul Aziz/3-345 (4)

مذكرة بعنوان «المملكة تحتفل بعودة ملكها» أعدها نيلز ليند Nils E. Lind الملحق بالمفوضية الأمريكية في جدة، ملحقة برسالة سرية رقم ٨٠ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تتناول المذكرة بالتفصيل مغادرة الملك عبدالعزيز ميناء جدة للاجتماع بفرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي وحفل استقباله عند عودته من رحلته. كما تصف الاستعدادات التي سبقت صعود الملك إلى المدمرة الأمريكية «ميرفي» *Murphy* والأمتعة التي اصطحبها معه والتي أثارت استحسان البحارة والضباط الأمريكيين خصوصاً إجراءات إعداد القهوة العربية والمجلس العربي. كما تصف جو الكآبة الذي خيم على المدينة بعد انتشار خبر سفر الملك على ظهر المدمرة الأمريكية لأنه لم يسبق أن غادر الملك البلاد قط، مع أنه اجتمع مرة واحدة مع فيصل ملك العراق على ظهر سفينة حربية بريطانية في الخليج. وتصف المذكرة الاستعدادات التي جرت في جدة لاستقبال الملك عبدالعزيز بأنها لم يسبق لها مثيل، مع ذكر تفصيلات كثيرة عن الأغاني والرقصات والهتافات التي انطلق بها المستقبلون ساعة وصول الملك عبدالعزيز.

R. 1

1945/03/04
890F. 515/3-445 (1)

برقية رقم ١٧ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى رسالة المفوضية رقم ٦٨ المؤرخة في ٢ فبراير (شباط) ١٩٤٥م حول عدم وصول الطرد المختوم المرسل إلى وزير المالية السعودي من بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank والذي جاء ذكره في رسالة الوزارة رقم ٢١٥ المؤرخة في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م. وتقول البرقية إن الطرد قد وصل وتم تسليمه شخصياً إلى عبدالله السليمان الحمدان. وتذكر البرقية أن المفوضية ستنقل رسالة (جوابية) من وزير المالية السعودي إلى بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك، حسب التعليمات الواردة في الرسالة المذكورة بمجرد تسلمها من الحمدان.

R. 5

1945/03/06
890F. 20/3-245 (2)

برقية سرية عاجلة رقم ٦٤ من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية

الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يحيط جرو الوزير المفوض الأمريكي في جدة علماً بوصول فوريس كونور .Col Voris H. Connor إلى جدة قريباً لمناقشة مسألة البعثة العسكرية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية ورفع توصياته إلى الوزارة، وبناء على التعليمات اللاحقة ينبغي عليه الشروع في التفاوض مع حكومة المملكة حول البعثة. وتشير البرقية إلى أن هيئة الأركان المشتركة تدرس مع هيئة الأركان الموحدة بناء مطار الظهران. وتطلب البرقية من الوزير المفوض أن يذكّر الملك عبدالعزيز آل سعود بأن الحكومة الأمريكية عاكفة على إعداد خطة لتقديم الدعم الاقتصادي إلى المملكة مع عدم ذكر أية التزامات قبل اكتمال التفصيلات. وتلفت البرقية نظر الوزير المفوض إلى أهمية عدم ذكر خطة البعثة العسكرية.

R. 3

1945/03/06
890F. 24/5-645 (2)

مذكرة محادثات من فردريك وينانت Frederick Winant المستشار في قسم اقتصاد مناطق الحرب مع هايلي Haley ووليم كلايتون William L. Clayton وكيل وزارة الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تشير المذكرة إلى أن موري Murray أبلغ المجتمعين بحاجة المملكة العربية السعودية الماسة إلى السيارات وقطع الغيار، ولفت أنظارهم إلى موافقة الرئيس الأمريكي على الاستجابة إلى طلب الملك عبدالعزيز آل سعود في مذكرة سرية إلى وزير الحرب. وعبر موري وليونارد باركر W. Leonard Parker المسؤول في قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية عن عدم كفاية مبلغ الثلاثين دولاراً المخصص لكل سيارة لقطع الغيار، لكن هايلي ووينانت تمسكا بأن هذا المبلغ يسري على جميع البلاد نظراً لشح قطع الغيار، وقالا إن أفضل السبل هو رفع المبلغ المخصص بناء على اعتبارات الحرب أو للأهمية الكبيرة للعلاقات السياسية مع المملكة، وتساءلا لماذا لم يصدر الرئيس الأمريكي أو وزير الحرب توجيهات بهذا الشأن إلى إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية.

وتنقل المذكرة عن ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول قسم اقتصاد مناطق الحرب في وزارة الخارجية الأمريكية قوله إن المملكة تحتاج إلى قطع غيار بمعدل مائة دولار لكل سيارة، وإن شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate كانت تحصل على قطع غيار بمعدل ستين دولاراً، وأضاف هايلي أنه يتمسك بمبدأ معاملة جميع الدول على قدم المساواة إذا لم

يصدر توجيه مباشر يخالف هذا المبدأ. واتفق الجميع على ضرورة الحصول على معلومات إضافية عن الحاجة إلى قطع الغيار، وتقديم الطلب بناء على أفضل المعلومات المتوفرة، وأن يدعم الطلب بتوجيه من الوزير إلى ليو كرولي Leo T. Crowley مدير إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية مع موافقة لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية.

وتضيف المذكرة أن باركر تحدث عن السيارات الجديدة قائلاً إن المخصصات كانت لصالح المستعمرات البريطانية، لكن وينانت خالفه الرأي. وعند مقارنة الشاحنات التي أرسلت إلى فلسطين بتلك التي أرسلت إلى المملكة قال وينانت إن فلسطين بلد صناعي نسبياً ويحتاج إلى الشاحنات أكثر من المملكة رغم اتساع مساحتها. واتفق على إرسال برقية إلى أورمند بين Ormond Bean مدير مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة لكي يشرح طريقة توزيع الشاحنات الجديدة بين المناطق المختلفة. وتبين المذكرة أن فيتر Fetter اعترض على شرعية استعمال برنامج الإعارة والتأجير لشراء سيارات ركاب لصالح المملكة، وأشار إلى برقية إدي من جدة التي تفيد بأنه حريص على وصول السيارات إلى المملكة أكثر من حرصه على ترتيبات قروض برنامج الإعارة والتأجير.

R. 3

1945/03/06
890F. 51/3-645 (1)

مذكرة من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول المذكرة إن اللجنة الفرعية أعدت توصياتها إلى لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية التي رأت إعادة مراجعة الدعم المالي المقرر إلى المملكة العربية السعودية قبل تقديمها إلى الكونجرس، وأن يتولى دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة بالتشاور مع رالف بارد Ralph Bard نائب وزير البحرية الأمريكي وماكلوي McCloy عملية الاتصال بالكونجرس ومناقشة الطرق البديلة لهذا الدعم، وأن تناقش المسألة مع وزير الداخلية قبل صدور قرار الكونجرس. وتشير المذكرة إلى توجه كونور Col. Connor إلى المملكة لمناقشة إقامة منشآت عسكرية على الخليج والحصول على حق استخدام الأجواء السعودية. كما رفعت توصية إلى هيئة الأركان المشتركة بإثارة موضوع مطار الظهران مع هيئة الأركان الموحدة.

R. 5

1945/03/06
FW 890F. 20 Missions/3-1045 (2)

رسالة من هل J. E. Hull معاون رئيس أركان الجيش الأمريكي إلى فوريس كونور Col. Voris H. Connor رئيس البعثة العسكرية

الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، مؤرخة في ٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة سرية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٩ مارس ١٩٤٥م.

تتضمن الرسالة تعليماتٍ إلى كونور بالاتصال بالوزير المفوض الأمريكي حين وصوله إلى جدة والتنسيق معه من أجل أداء مهمته (في المملكة)، كما تطلب منه إبلاغ وزارة الحرب بحجم البعثة المطلوبة ومعداتها دون الالتزام بأي شيء قبل الحصول على موافقة من وزارة الحرب. وتوضح التعليمات أن لكونور حق استعمال جميع التسهيلات في المفوضية الأمريكية للاتصال بوزارة الحرب. وتلفت الانتباه إلى إعفاء كونور من التبعية لقائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال فترة مهمته المؤقتة (في المملكة) مع إمكانية الحفاظ على الاتصالات بينهما، وتطلب منه تقديم تقاريره إلى قائد مسرح العمليات في أفريقيا والشرق الأوسط الذي أُبلغ بمهمة كونور وطُلب إليه تقديم كافة التسهيلات الممكنة إليه.

R. 3

1945/03/07
890 G. 6363/3-745 (1)

رسالة من باركر هارت Parker T. Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى ليستر ساتن Lester Sutton نائب القنصل الأمريكي في البصرة، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية رقم ٦٨ من القنصلية الأمريكية في الظهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم ذاته. وتتضمن رسالة هارت رسالة من أندرسون A. L. Anderson مدير علاقات الموظفين في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى هارت (دون تاريخ).

في إشارة إلى رسالة وزارة الخارجية الأمريكية تاريخ ١ فبراير (شباط) ١٩٤٥م (ملف ٣٠٠) ومرفقاتها بشأن العمال العراقيين في شركة أرامكو، يقول هارت إن متصرف البصرة تلقى عدداً من الشكاوى ضد الشركة، ويقول مشيراً إلى رسالة أندرسون المرفقة إن من المحتمل أن يكون العراقيون الثلاثة المدرجة أسماؤهم على اللائحة هم أنفسهم الذين زاروا المتصرفية. ويضيف أن القنصلية في البصرة تستطيع التحقق من الأمر وإلا فسوف يؤخذ بيان الشركة على أنه صحيح وأن العمال المذكورين قد أعيدوا إلى بلدهم. ويوضح هارت أن هذه الشكاوى لا تعكس الصورة الحقيقية للشركة، ويقول إنه واثق من أن الشركة لم تحاول قط أن تُكره العمال على البقاء في عملهم.

LM. 190-7

1945/03/07
890 G. 6363/3-745 (2)

رسالة من أندرسون A. L. Anderson مدير علاقات الموظفين بشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى باركر هارت Parker T. Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران (دون تاريخ) مضمنة طي رسالة من هارت إلى ليستر ساتن Lester Sutton نظيره في البصرة، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير أندرسون إلى رسالة هارت المؤرخة في ١١ فبراير ١٩٤٥م بشأن الاستفسارات التي يطلبها متصرف البصرة من ساتن ويقول إنه يرفق جدولاً يتضمن المعلومات المطلوبة عن العراقيين الذين تركوا العمل في الشركة في يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م. ويقول أندرسون إن الشركة أعادت العمال إلى بلدهم مع أنها لم تكن ملزمة بذلك بغض النظر عن مدة خدمتهم فيها وخلافاً للاتفاق مع محمد المانع مندوب الشركة. ويضيف أن جميع العمال العراقيين وقعوا عقد العمل الجديد، عدا سبعة منهم سيغادرون الشركة قريباً، ولا يكفل العقد الجديد تعويض الخسائر التي تكبدها العمال في الماضي بسبب فروق التحويل، لكن الشركة تعهدت أن يكون سعر الدينار العراقي مساوياً لعشرة ريالات ولمدة شهر واحد اعتباراً من ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م، على أن يمنح العمال فرصة توقيع عقود تحول بموجبها أجورهم بالسعر نفسه إلى الدينار العراقي اعتباراً من ١٥ يناير من عام ١٩٤٥م.

LM. 190-7

1945/03/07
890F. 24/3-745 (1)

برقية رقم ٥٠ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن من المهم بالنسبة إلى جميع قطع الغيار الخاصة بالسيارات المدرجة في برنامج الدعم أن تعتبر جزءاً من البرنامج ذاته في حال إقرارها. ويؤكد إدي والوزير المفوض البريطاني أن البديل الذي يطرحه مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre ينطوي على خطر إضعاف عمليات النقل داخل المملكة العربية السعودية إذا ما ترك أمر الحصول على قطع الغيار الحيوية الحكومية عرضة للفوضى والسوق السوداء. أما بالنسبة إلى السيارات التي لم تقدمها الدول الحليفة فمن الممكن الحصول على قطع غيارها بالطرق التجارية.

R. 3

1945/03/07
890F. 24/3-745 (1)

رسالة موقعة من جودوين R. E. Goodwin المهندس المقيم في شركة الصهر والتكرير الأمريكية American Smelting and

Refining Co. في نيويورك إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول قسم اقتصاد مناطق الحرب بقسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول جودوين إنه تلقى مكالمة هاتفية من وودهيد J. H. Woodhead من قسم الشرق الأوسط في إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية الذي أخبره بأن قسم المطاط والقسم الخارجي في هيئة الإنتاج الحربي رفضا طلب شركة الصهر والتكرير الأمريكية الحصول على الإطارات. ويقول إن الكمية المذكورة تشكل خمسة وعشرين بالمائة من مجموع الكمية المتفق عليها مع جون دوسون John P. Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة بالنسبة إلى عام ١٩٤٥م. ويلفت جودوين النظر إلى تسلّمه برقية تفيد أن منجم شركة التعدين (في مهد الذهب) سيعمل حتى نهاية الشهر لكنه سيقفل في غضون ثلاثة أشهر أو أربعة إذا لم تصل الإطارات المطلوبة، ويقول إنه سيناقش الأمر مع سانجر في اليوم التالي في واشنطن.

R. 3

1945/03/07
890F. 51/3-745 (1)

رسالة سرية موقعة من هنري ستمسون Henry L. Stimson وزير الحرب الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير ستمسون إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م المتعلقة بقرار لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية رقم ١٩، المؤرخ في ٧ فبراير (شباط) ١٩٤٥م بشأن الدعم المالي للمملكة العربية السعودية، ويقول إنه عاكف على اتخاذ ما يلزم لتنفيذ مشروع تحسين الطرق في المملكة الذي أوصت به وزارة الخارجية الأمريكية.

R. 5

1945/03/08
890F. 00/3-845 (3)

مذكرة سرية للغاية من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تتعلق المذكرة باجتماع عقد في مكتب رئيس مجلس النواب الأمريكي حسب تعليمات لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية بترتيب من آتشيسون. وحضر الاجتماع رئيس مجلس النواب، وماكورمك McCormack رئيس الأغلبية، وكارل فنسون Karl Vinson رئيس لجنة الكونجرس لشؤون البحرية، ودروري Drewry عضو الأغلبية في تلك اللجنة، ورالف بارد Ralph Bard نائب وزير البحرية، وكيث كاين Keith Kane مساعد خاص لوزير

البحرية الأمـريكي وجورج براونل George Brownell ودين آتـشيـسون. وتغـيب عن الاجتماع بـلوم Bloom عضو لجنة الشـؤون الخارجـية وماي May عضـو لجنة الـشؤون العسكرية.

تورد المذكـرة ما قاله آتشـيسون حول حجم الدعم البريطاني والأمريكي للمملكة العربية السعودية وحجم العجز في الميزانية السعودية الذي يـتوقع أن يبلغ ٥٠ مليون دولار في السنوات الخمـس المقبلة. وجاء في المذكـرة أن آتشيسون ألمـح إلى الضرر الكـبير الـذي يمكن أن يـلحق بـالمصالح الأمريكية النفطية في المملكـة إذا لم تعمل الحكومة الأمريكية على تغطية هذا العجز، كما ألمح إلى رغبة الجيش الأمريكي في بناء مطار في المملكة.

وتبين المـذكرة الأهمية الاسـتراتيجيـة للنفط السعودي، وتوضح أن آتشيسون كان يسعى إلى الحصول على تـأييد الكونجرس لمنح المملـكة الدعم الذي تحتاجه. ويشـير إلى أن هناك أربع طرق لذلك، أولاها تقديم منح مباشرة للمملكة مثلما فعلت بريطانيا؛ والثانية تـقديم سلسلة من الدفعـات المالية مقابل ضـمانات نفطية سواء مـن حكومة المملكة أم من شركات النفط تحصل بموجبها الحكومة الأمريكـية على بليون برميل من النفط وفق معدلات وأسعار مخفضة تكفل سداد قيمة تلك الدفعات المالية إلى الحكومة الأمريكية؛ وتتمثل الطريقة الثالثة في منح المملكة قرضاً بلا ضمان يسدد حـين تصل عائدات النفط السعودية إلى حد يتفق عليه؛ أما الرابعة فتتمثل في قرض مضمون يستوفى من تحويل الـعائدات النفطية مـن شركات النفط إلى الحكومة الأمريكية.

وتلخص المذكرة وجهات نظر المجتمعين التي تراوحت بين المنح غير المقيدة والقروض مقابل الحصول على النفط بأسعار مخفضة والقروض ذات الضمانات، وبين مزج هذه الطرق الأربع معاً. وتفيد المذكرة أن آتشيسون طرح عدة أفكار تهدف إلى الحصول على موافقة الكونجرس ومجلس الشيوخ وإقناعهم بتقديم الدعم المذكور، وتقول أيضاً إن فنسون اقترح تقديم طلب تخصيص مبالغ لأهداف سرية واستراتيـجية، بشرط أن تبقى لجنته على اطلاع بكل ما يتخذ في هذا الصدد. كما اقترح دروري النظر في قانون سلطات الحرب المطبق لعل فيه ما يفيد. كذلك عبر براونل عن شكوكـه بأن تكون فكرة شراء النفط لاستعماله في الحرب مقنعة، مع أنه يعتقد بأن جزءاً من النفط قد يستخدم بالفعل في الحرب الدائرة في الشرق الأقصى. وتمت الموافقة على أن يعقد المسؤولون في الوزارات التنفيذيـة اجتماعاً فورياً لإعداد اقتراحات عمليـة ومن ثم يستأنف الاجتـماع ثانية. وتنتهي المذكرة إلى القول إن هؤلاء المسؤولين اتفقوا على العمـل فوراً للشروع في طرح

المسألة مع أعضاء مجلس الشيوخ المعنيين بالأمر.

R. 1

1945/03/08
890F. 001 Abdul Aziz/3-845 (2)

رسالة رقم ٨٧٥ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى بول أولنج Paul H. Alling نائب رئيس مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن من الصعب تلبية رغبة الملك عبدالعزيز آل سعود بتركيب جهاز هاتف دكتوجراف على مسافة بعيدة لأن الجهاز المذكور مصمم للمسافات القريبة فقط حسب تقارير مهندس الجيش الأمريكي والشركة الصانعة. ويضيف إدي أن بنجامين جايلز Benjamin F. Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط عرض إرسال فنيين من الجيش الأمريكي جواً إذا وافق الملك على ذلك. وبعد إبلاغ وزارة الخارجية السعودية بالأمر يقول إدي إنه تلقى رداً مؤداه أن مكان تركيب المقسم الهاتفي لم يحدد بعد. وأن الوزارة ستحيط المفوضية علماً حالما يصدر قرار بهذا الشأن لكي تتخذ الترتيبات لإرسال الفنيين لتركيبه. ويقول إدي إنه سيبحث الأمر مع عبدالله السليمان الحمدان حالما يعود هذا من رحلته مع الملك للشروع من جديد في هذه المسألة.

R. 1

1945/03/08
890F. 24/3-845 (3)

مذكرة من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن إلى فردريك وينانت Frederick Winant المستشار في قسم اقتصاد مناطق الحرب، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تبين المذكرة أن إجراءات طلب قطع الغيار تبدأ بطلب رسمي من الحكومة السعودية يوقع عليه ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية هناك ثم يوافق عليه مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre في القاهرة قبل إرساله إلى شعبة اللوازم في قسم الشرق الأوسط التابع لإدارة الاقتصاد الخارجي في واشنطن للمراجعة وإبداء الرأي. وبعد ذلك تحول شعبة اللوازم الطلب إلى شعبة العمليات في قسم الشرق الأوسط لتحديد الاحتياجات.

وتورد المذكرة كشفاً بالطلبات التي وردت إلى إدارة الاقتصاد الخارجي بشأن قطع الغيار اللازمة إلى المملكة العربية السعودية. وتشير المذكرة إلى أن الجيش الأمريكي أرسل قطع غيار إلى البحرين وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ولكنه لم يرسل شيئاً إلى الحكومة السعودية مباشرة، وتقول إن قطع الغيار التابعة للجيش الأمريكي التي وصلت جدة جاءت من مخصصات مركز إمدادات الشرق

الأوسط. وتفيد المذكرة أن المركز في القاهرة يطالب بما قيمته حوالي ٣,٤ مليون دولار من قطع الغيار لعام ١٩٤٥م كحد أدنى لمنطقة الشرق الأوسط، وتذكر أن ما قيمته ٤٠٠ ألف دولار من قطع الغيار ستحصل عليها إدارة الاقتصاد الخارجي من وزارة الحرب الأمريكية. وتشير المذكرة إلى أن مركز إمدادات الشرق الأدنى في القاهرة ينوي تخصيص قطع غيار بقيمة ٨٠٠ ألف دولار لاستعمالها في المملكة.

R. 3

1945/03/08
890F. 51/3-845 (1)

برقية سرية رقم ٩٦ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن ستانلي جوردان Stanley Jordan الوزير المفوض البريطاني يفضل أن تتحدد أشكال الدعم المخصصة للمملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٤٥م بين لندن وواشنطن، ويؤكد أن ثمة خلافاً في وجهات النظر حول ميزانية المملكة، ويشير إلى أن جوردان اختلق أرقاماً وهمية ادعى أنها تمثل دخل الحكومة السعودية وتتضمن الإيرادات من بيع سبائك الذهب ومن عائدات النفط وعائدات مواسم الحج. ويضيف أنه سيبلغ الوزارة بحاجة المملكة من الريالات عما قريب بعد عودة عبدالله السليمان الحمدان من غيابه الطويل. كما يلفت النظر إلى أن المقصود بتقليص حجم الدعم المالي هو التكلفة الشاملة ولا يعني تقليص حجم البضائع المرسلة. ويذكر إدي أن جوردان اقترح أن يكون حجم الدعم الأمريكي البريطاني المشترك بقيمة ٥٠ مليون ريال خلال عام ١٩٤٥م.

R. 5

1945/03/08
890F. 515/1-2345 (1)

برقية رقم ٧٢ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير جرو إلى برقيتي المفوضية رقم ٣٤٧ المؤرخة في نوفمبر (تشرين الثاني) ورقم ٣١ المؤرخة في ٢٣ يناير (كانون الثاني) ويقول إنه قد تم إيداع مبلغ ١٩,٥ ألف دولار في حساب الملك عبدالعزيز آل سعود بواقع ١١,٧ ألف دولار في حسابه الخاص بالدولار ومبلغ ٧,٨ ألف دولار في حسابه الجاري وهذا يعادل مبلغي الخمسة وثلاثين ألف ريال والثلاثين ألف ريال اللذين ذكرا في برقيتي المفوضية.

R. 5

1945/03/08
890F. 612/1-1745 (1)

برقية سرية رقم ٥٨٦ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية

الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يطلب جـرو من المفوضية الإسراع في الإجابة على برقية الوزارة رقم ٤٢٥، المؤرخة في ١٧ فبـراير (شباط) ١٩٤٥م حول بعـثة مكافحة الجراد في المملكة العربية السعودية.

R. 7

1945/03/09
890 F. 6363/4-1845 (1)

رسالـة من بيـكويس K. H. Beekhuis المسؤول في المكـتب الرئيسي لشركة الزيـت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى وودسون سبيرلك Woodson Spurlock في واشنـطن، مؤرخة فـي ٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طـي رسالة تغطية موقـعة من سـبيـرلك إلـى بول ماجـوار Paul E. McGuire بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٨ أبريل ١٩٤٥م.

يقول بيـكويس إنه تسلـم من الظهران أسعار جنيـه الذهب مقابل الدولار والريال في سوق جدة، حيث كان جنيه الذهب في شهـر فبرايـر (شباط) يـساوي ١٨ دولاراً، والريال ٠,٣٦٢ من الدولار، أما في شهر مارس، فيقدر سعر جنيه الذهب بـ ١٨ دولاراً فـي سوق جـدة والريـال بـــ ٠,٣٦٥ من الدولار. ويشير بيكويس إلى البرقية رقم ٣٣٧ المرفقة والمؤرخة في ٢٨ فبراير ١٩٤٥م التي تبين أن العمل يتطـلب إيداع مبلغ ١٢ ألف دولار ثمن ألف جنيه ذهب تم شراؤها لصالح (مكتب أرامكو) في جدة.

ويبين بيكـويس أنه بعد مناقشة الفـارق في الأسعار المذكورة أعلاه والمبلغ الذي دفع بالفعـل ثمناً لجنيهـات الذهب، فإن أسعار التحويل التي كانت تقدمها شركة أرامكو لا قيمة لها، ويعبر عن اعتقاده بأن تلك الأسعار آتية من جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society ومبنية عـلى فوارق معينة عن الأسعار المعمول بها في سوق بومباي، ولذلك يـقول بيكويس إن جـمعية التجـارة الهولندية في جدة لا تأخذ في اعتبارها مسألة العرض والطلب بالنسبة إلى جنيهات الذهب في جدة. ويلفت النـظر إلى تعذر الحصول على أسعار واقعية إلا عـند الشراء الفعلي، ويقترح الاستمرار في طلب هذه المعلـومات من جدة لأنها مؤشرات على المدى البعيد.

R. 7

1945/03/09
FW 890F. 20 Mission/3-1045 (1)

رسالة سرية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة تعليـمات من هل J. E. Hull معاون رئـيس أركان الجيش الأمريكـي إلى فوريس كونور Col. Voris H. Connor، مؤرخة في ٦ مارس ١٩٤٥م.

تهدف الرسالة إلى تمكين كونور من إرسال توصياته إلى وزارة الحرب بشأن البعثة العسكرية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، وتبين أن كونور لن يكون تابعاً للوزير المفوض الأمريكي، بل إلى وزارة الحرب مباشرة، لافتة النظر إلى أن مهمته لا تتعلق بالأمور السياسية بين الولايات المتحدة والمملكة أو بينها وبين البلدان الأخرى. وأن عليه التعاون مع الوزير المفوض في جدة. كما تشير إلى أن له حق استعمال مرافق المفوضية للاتصال بوزارة الحرب. وتطلب الرسالة من الوزير المفوض تقديم كل عون ممكن إلى كونور لإنجاح مهمته.

R. 3

1945/03/10
890F. 001 Abdul Aziz/2-2245 (1)

مذكرة سرية من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى رئيس الولايات المتحدة، مؤرخة في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

ينقل جرو ما أورده وليم إدي William A. Eddy في رسالته حول حديثه الخاص مع الملك عبدالعزيز آل سعود في ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٤٥م والذي أخبره فيه الملك عن اجتماعه مع تشرتشل. ويروي جرو نقلاً عن إدي أن ونستون تشرتشل Winston Churchill كان متشدداً في لهجته عندما طلب من الملك عبدالعزيز الضغط على العرب من أجل التوصل إلى حل وسط مع الصهاينة لقاء دعم بريطانيا له في الماضي، ويذكر جرو أن الملك رفض طلب تشرتشل قائلاً إن مجرد الامتثال لرغبته هو خيانة للإسلام وللمسلمين، ناهيك عن أن يأخذ الملك المبادرة بنفسه في هذا الأمر، وقد أكد الملك أن تأييد الصهيونية سيجلب على المنطقة إراقة الدماء والفوضى، وبعد ذلك خفف تشرتشل من لهجته، لكنه رفض أن يقطع أي وعد بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويروي إدي أن الملك أنهى الاجتماع مذكراً تشرتشل أن على بريطانيا الاختيار بين عالم عربي ينعم بالحرية والسلام أو صراع حتى الموت بين العرب واليهود إذا ما استمرت الهجرة اليهودية غير المعقولة.

R. 1

1945/03/10
890F. 20 Missions/3-1045 (3)

رسالة سرية من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م، مرفقة بمذكرة من وزارة الحرب الأمريكية إلى وزارة الخارجية (غير موجودة) وبنسخة من رسالة التعليمات من هل J. E. Hull مساعد رئيس الأركان بوزارة الحرب إلى فوريس كونور Voris H. Connor، مؤرخة في ٦ مارس ١٩٤٥م.

يقول جرو إنه يرفق برسالته نسخة من مذكرة وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية مع نسخ من ملحقاتها الخاصة بدعم المملكة العربية السعودية من خلال إرسال بعثة تدريب عسكرية وبناء الطرق وإنشاء المطارات وغيرها. ويضيف جرو أن هيئة الأركان المشتركة ستناقش مع هيئة الأركان الموحدة مشروع بناء مطار الظهران وإذا تم الاتفاق على ذلك تبدأ المفاوضات مع الملك عبدالعزيز على بناء المطار والحقوق الأخرى لفترة ما بعد الحرب.

وتشير الرسالة إلى أن على إدي أن يتخذ القرار بالتشاور مع كونور الذي سيسافر فوراً إلى المملكة للحصول على موافقة الملك على منح الحكومة الأمريكية تنفيذ مشروع بناء مطار الظهران كشرط مسبق لتحسين الطرق ولإرسال البعثة العسكرية. ويوضح إدي أن الاستعدادات بدأت بالفعل لتشكيل البعثة العسكرية لتحسين الطرق في المملكة، حيث تقرر إرسال كونور إلى هناك ليعمل بالتنسيق مع إدي على الاتفاق مع الحكومة السعودية في هذا الشأن، على أن يبدأ العمل الفعلي فور إعلام وزارة الحرب بنجاح المفاوضات مع حكومة المملكة. ويعطي جرو تعليماته إلى إدي بوجوب إعلام وزارة الخارجية برقياً فور التوصل إلى نتيجة بعد التشاور مع كونور، وبوجوب انتظاره تعليمات أخرى قبل الشروع في أية مفاوضات مع الحكومة السعودية.

وتحدد الرسالة علاقة إدي بكونور الذي يتبع وزارة الحرب، وليس من صلاحيته التدخل في الأمور السياسية، غير أن له الحق في استخدام مرافق المفوضية في إرسال واستقبال الرسائل. وتؤكد الرسالة أن نجاح كونور في مهمته رهن بالتعاون بين الرجلين.

R. 3

1945/03/10
890F. 63/2-2345 (1)

رسالة سرية رقم ٢٤٨ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المسؤول في البعثة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة موقعة من لانبورن ويليمز Langbourne M. Williams رئيس شركة فريبورت للكبريت Freeport Sulphur Co. في نيويورك إلى بول أولنج Paul H. Alling نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٤٥م.

تطلب الرسالة من المفوضية الأمريكية في جدة إعلام الوزارة عن إمكانية قيام كيرتس A. A. Curtice مبعوث شركة فريبورت بزيارة إلى المملكة العربية السعودية حسبما ورد في الرسالة المرفقة من ويليمز إلى أولنج بهدف الحصول على امتيازات لاستخراج الكبريت فيها.

R. 7

1945/03/10
890F. 63/2-2345 (1)

رسالة من بول أولنج Paul H. Alling نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لانبورن ويليمز Langbourne M. Williams رئيس شركة فريبورت للكبريت Freeport Sulphur Co. في نيويورك، مؤرخة في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول أولنج إن وزارة الخارجية الأمريكية أبلغت المفوضية الأمريكية في جدة بخطة الشركة للحصول على امتياز لاستخراج الكبريت في المملكة العربية السعودية، وقد طُلب إلى المفوضية المساعدة في تأمين تصريح من السلطات السعودية لدخول كيرتس A. Curtice A. مبعوث شركة فريبورت إلى المملكة، ويضيف أولنج أن الوزارة ستساعد في ترتيب سفر كيرتس جواً حالماً يتحدد الموعد بالضبط.

R. 7

1945/03/10
890F. 63/3-1045 (1)

رسالة موقعة من جودوين R. F. Goodwin المهندس المقيم في شركة الصهر والتكرير الأمريكية American Smelting and Refining Co. في نيويورك إلى ليونارد باركر W. Leonard Parker من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

ينقل جودوين نص برقية تلقاها من كارل تويتشل Karl S. Twitchell مؤرخة في ٨ مارس جاء فيها أن الملك عبدالعزيز آل سعود زار منجم شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate يرافقه الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز وعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، وأن الجميع عبروا عن ارتياحهم العميق للعمل في المنجم.

R. 7

1945/03/11
890F. 612/3-1145 (1)

برقية رقم ١٨ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية الوزارة رقم ٤٤ المؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٥م، ويقول إن ثمة خططاً وضعت في المؤتمر حول مكافحة الجراد الذي عقد في القاهرة في يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م، وذلك من أجل الإبقاء على منظمات هيكلية في الشرق الأوسط طوال العام مع زيادة عدد موظفيها في مواسم العمل لتفادي التأخير. ويقول إدي إن هناك ست فرق قوامها ١٥٠ بريطانياً وفلسطينياً و١٨٥ شاحنة تعمل في المملكة العربية السعودية، وهي تشكل الحد الأدنى اللازم لمكافحة الجراد، ويضيف أن معظمها لا يلائم عمليات نقل المواد الغذائية. ويذكر إدي أنه لا

يوصي بأن يكون ٥٠ بالمائة من الموظفين أمريكيين حيث إن العملية تسير على نحو سليم، لكنه يحث وزارة الخارجية الأمريكية على إرسال واحد على الأقل من العلماء الأمريكيين المتخصصين في مكافحة الجراد.

R. 7

1945/03/12
890F. 24/3-1245 (1)

برقية سرية رقم ١٠٤ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية المفوضية رقم ٦٩ المؤرخة في ٣ فبراير (شباط) ويقول إنه علم من ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أن الشركة في سان فرانسيسكو اشترت ١٢ سيارة مستعملة بهدف بيعها إلى الحكومة السعودية. ويذكر إدي أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي طلب من المفوضية الأمريكية المساعدة في شراء السيارات التي ستدفع ثمنها الحكومة السعودية. ويطلب إدي تعليمات بشأن عرض هذه السيارات للبيع وخصم ثمنها من حساب الحكومة السعودية بالدولار في الولايات المتحدة. ويرغب إدي في إتمام عدد السيارات المطلوبة وفق ما ذكره في الرسالة رقم ٢٥ المؤرخة في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤م.

R. 3

1945/03/12
890F. 515/3-1245 (1)

مذكرة من فرانسيس فلاهرتي Francis E. Flaherty مساعد مدير قسم إدارة الخدمة الخارجية الأمريكي إلى جورج لوثرينجر George F. Luthringer من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير فلاهرتي إلى مذكرة لوثرينجر المؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٥م المتعلقة بإرسال طرد مختوم أشير إليه في تعليمات الوزارة رقم ٢١٥، ويقول إن التعليمات المذكورة أرسلت جواً في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م، كما أرسل الطرد المذكور يوم ٢٦ ديسمبر في الحقيبة البحرية. ويورد فلاهرتي تعليق مدير البريد حول المواد البريدية التي يمكن أن ترسل بالحقيبة الدبلوماسية جواً، وكيف يمكن التأكد من إرسال مادة ما بهذه الطريقة. ويقترح فلاهرتي أن يذهب أحد الموظفين شخصياً إلى مكتب البريد ليشرح ضرورة إرسال أية مادة بالحقيبة الدبلوماسية الجوية في المستقبل.

R. 5

1945/03/13
890F. 24/3-1345 (2)

برقية رقم ١٤٧ من فردريك ليون Frederick B. Lyon من إدارة تنسيق النشاط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية نقلاً عن هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في

القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تورد البرقية نص رسالة أرسلت إلى جدة بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٥م، وجاء فيها أن السيارات تأخرت في الوصول إلى المملكة العربية السعودية حتى عودة أورمند بين Ormand Bean مدير قسم النقل في مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre في القاهرة ليتم بحث المسألة معه، وتذكر الرسالة أن هناك جهوداً تبذل لتأمين الشاحنات إلى المملكة، وتعدد أنواعها ومواصفاتها. كما توضح أن المعلومات الخاصة بمخصصات الأجزاء الثلاثة الباقية من السنة غير متوفرة، مؤكدة أن الأوضاع جيدة وأن اللوازم الضرورية ستصل إلى المملكة. وتشير الرسالة إلى عدم وجود ما يؤكد المخاوف من أن يكون ستانلي جوردان Stanley R. Jordan الوزير المفوض البريطاني قد أقنع مركز إمدادات الشرق الأوسط بتقليص حجم الدعم المخصص للمملكة. وتقول إن الأمريكيين يتابعون الموضوع أولاً بأول وسيحيطون المفوضية في جدة بكل ما يستجد من معلومات.

R. 3

1945/03/14
890 F. 24/3-1445 (2)

برقية سرية عاجلة رقم ٦٤٣ من فردريك ليون Frederick B. Lyon من إدارة تنسيق النشاط الخارجي نقلاً عن هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins المستشار الاقتصادي في المفوضية الأمريكية في القاهرة، وجون دوسون John P. Dawson ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

توصي البرقية بطرح موضوع إدخال المنسوجات الهندية ضمن برنامج إمداد المملكة العربية السعودية، وتفيد بأن وليم إدي William A. Eddy سيزور القاهرة لهذا الغرض لمناقشة برنامج مساعدات عام ١٩٤٥م. كما تذكر أن هناك اقتراحاً قدم إلى البريطانيين في لندن والقاهرة بتسليم الحبوب التي تطلبها المملكة إلى شركة المملكة المتحدة للتجارة United Kingdom Commercial Corp. تعويضاً عن الحبوب التي سلمتها هذه الشركة إلى المملكة. وتشير البرقية إلى مصاعب في الحسابات ناجمة عن الفروق بين كلفة القمح الأمريكي وثمن الشحنات التي تم تسليمها بالفعل من إثيوبيا على وجه الخصوص.

وتقترح البرقية الطلب من بريطانيا تعويض شركة المملكة المتحدة للتجارة عن الشحنات التي تمت في الأشهر الستة الأولى على أن تحسب الشحنات الأمريكية من القمح إلى الشركة في الحسابات النهائية فقط بين الولايات المتحدة وبريطانيا. كما تطلب البرقية تقريراً بمتطلبات المملكة من القمح وتأكيد المقترحات السابقة في حال الموافقة عليها.

وتفيد البرقية أيضاً بوجود مقترحات جديدة تخص برنامج الدعم المقرر للمملكة خلال عام ١٩٤٥م، وتطلب الاطلاع على المفاوضات وجميع الاتصالات بين واشنطن ولندن أو بين واشنطن وجدة لأن المعلومات المتوفرة غير وافية.

R. 3

1945/03/15
890 F. 24/3-1245 (1)

برقية رقم ٧٤ موقعة من إدوارد ستيتنيوس Edward Stettinius وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن السيارات الاثنتى عشرة هي من ممتلكات شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ولا تستطيع الوزارة إعطاء أية تعليمات ببيع ممتلكات الشركة المذكورة إلى حكومة المملكة العربية السعودية. وتقترح البرقية على الوزير المفوض التشاور مع كلارك سايفر Clark Cypher من شركة أرامكو في الظهران بغية التوصل إلى إجراءات التسليم الملائمة للشركة. وتضيف البرقية قائلة إن أرامكو ستواصل جهودها الرامية إلى شراء ١٢ سيارة مع مراعاة أن الشركة لا تملك التسهيلات الشرائية المتوفرة لإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية.

R. 3

1945/03/15
890 G. 00/3-1545 (2)

برقية سرية رقم ٢٠ من لوي هندرسون Loy W. Henderson الوزير المفوض الأمريكي في بغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يتحدث هندرسون عن زيارة شكري القوتلي الرئيس السوري إلى بغداد بين ١٠ و١٤ مارس مبيناً أن الوصي على عرش العراق كان عاتباً على القوتلي لتقربه من الملك عبدالعزيز آل سعود الذي لا يرى الأشياء من منظور الأسرة الهاشمية ولأنه آثر الاجتماع بالملك عبدالعزيز والملك فاروق دون إبلاغ العراق بما دار في ذلك الاجتماع.

LM. 190-1

1945/03/16
890 F. 20/3-245 (3)

برقية سرية وعاجلة رقم ٧٨ موقعة من إدوارد ستيتنيوس Edward Stettinius وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول ستيتنيوس إن فوريس كونور Voris H. Connor وهاري سنايدر Major Harry Snyder سيصلان إلى القاهرة للاجتماع مع بنجامين جايلز Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط يوم ١٨ مارس في طريقهما إلى جدة، ويرغب بأن يكون وليم إدي William A. Eddy الوزير

المفوض الأمريكي في جدة حاضراً الاجتماع، ويذكر ستيتنيوس أن كـونور سيغادر القاهرة إلى جدة يوم ٢١ مارس وأن باستطاعة إدي العودة معه في الطائرة ذاتها، كما يشدد على ضرورة وجـود إدي في جـدة حين وصول كونور على أية حال.

ويضيف ستيتنيـوس أن الوزارة لا تعلم بالـضبط إن كـان لوي هندرسـون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقـيا سيزور جدة أم سـيطلب مـن إدي مقابلته في القاهرة. وتوضح البرقية أن لإدي سلطة الـتصرف بشأن ترتـيب مكان وزمان التـشاور مع كـونور وهنـدرسون وهارولـد هـوسـكنـز Harold B. Hoskins ودوسـون Dawson بشرط أن يكون في جدة حين وصول كونور.

R. 3

1945/03/16
890 F. 515/3-1645 (1)

رسالـة رقم ٨٩ موقعـة من وليـم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى تعليمات الوزارة رقم ٢١٥ المؤرخـة في ٢١ ديـسمـبر (كـانون الأول) ١٩٤٤م حول إرسال طرد مـختوم من بنك الاحتياط الـفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك إلى وزير المالية السعودي، كما يشير إلى برقية المفوضية رقم ١٧ المؤرخة في ٤ مارس ١٩٤٥م بشأن تسليم الطرد المذكور. ويقول إدي إن وزير المالية بعث رسالة موجهة إلى بنك الاحتياط الفدرالي مرفقة بهذه الرسالة (غير موجودة) مكتوبة أصلاً بالعربية ومترجمة إلى الإنجليزية، كما يلفت النظر إلى أن نص الرسالة مطابق للمسودة التي اقترحها البنـك مثلما جاءت في تعليمات الوزارة المنوه عنها آنفاً.

R. 5

1945/03/16
890 F. 51/1645 (2)

برقـية سرية رقـم ١٠٩ من وليـم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

ينقل إدي طلب حكومة المملكة العربية السعودية من الريالات ويقول إنه يشمل ١٥ مليون ريال بغـرض بيعها إلى شركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company حسب طلبها في ٢٧ فبراير (شباط) هذا عدا الريالات المعروضة للبيع على المفوضـية الأمريكية وعلى شركة التعـدين العربيـة السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate التي ستستأنـف أعمالها بعد شهر. كمـا يشمل ١٥ مليون ريال في إطار برنامج الإعارة والتأجير لحكومة المملكة لتغطية نفقاتها الضرورية لأن المواطنين كانوا

يستعملون روبيات ودولارات (ريالات) ماريا تيريزا إلى أن أصبحت الريالات الجديدة هي العملة الوحيدة المتداولة في كل مكان. والسبب الثاني يرجع إلى أن التجار والممولين الذين كانوا يدخرون أموالهم بالعملات الأجنبية تحولوا إلى الريال نظراً لثباته. والسبب الثالث هو اتخاذ الريال حلية فضية في المملكة بكميات كبيرة. لذلك تطلب الحكومة السعودية مبلغ ٣٠ مليون ريال لعام ١٩٤٥م حسب الشروط المتفق عليها عام ١٩٤٤م لتغطية احتياجات المملكة وأرامكو.

R. 5

1945/03/16
890 F. 51/3-1645 (2)

برقية سرية رقم ١١٠ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إنه علم من الوزير المفوض البريطاني أن بريطانيا عازمة على تقليص حجم مساعداتها إلى المملكة العربية السعودية إلى نصف ما كانت عليه عام ١٩٤٤م بصرف النظر عن فترة استمرار العمل بالبرنامج المشترك. ويشير إدي إلى أن جرافتي سميث Grafftey-Smith الوزير المفوض البريطاني الجديد لا يؤيد تقديرات سلفه ستانلي جوردان Stanley R. Jordan ويعترف سراً بحاجة الحكومة السعودية إلى الدعم المالي لشراء نصف احتياجاتها. ويشير إدي إلى أن البريطانيين يرون أن يقتصر الدعم على تقديم الحبوب ووسائل النقل دون غيرها، كما يشير إلى إمكانية إرجاء برنامج الدعم الأمريكي الإضافي إلى أجل غير مسمى، مما سيضطر الحكومة الأمريكية للمشاركة في برنامج الإمدادات المقننة؛ لذلك فإن من الواجب زيادة دخل الحكومة السعودية وتأكيد حسن النوايا الأمريكية بتلبية احتياجات المملكة من الريالات وطرح سبائك ذهبية للبيع بما قيمته مليون دولار لكل ثلاثة أشهر من عام ١٩٤٥م.

R. 5

1945/03/18
890 F. 5034/3-1845 (1)

برقية سرية رقم ٢٠ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن رول R. Y. Rule المدير العام لشركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co. أنهى جولة على فروع الشركة استغرقت ثلاثة أسابيع، وإنه تناول الغداء مع الملك عبدالعزيز آل سعود في الحجاز، كما حل ضيفاً على عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي في الطائف. ويذكر إدي أن الشركة كانت من أكبر المستوردين في المملكة العربية السعودية

وأن خططها التوسعية لفترة ما بعد الحرب موضع اهتمام الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation ومؤسسات الطيران الأمريكية بما أن الشركة هي وكيل شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار BOAC.

R. 4

1945/03/18
890 F. 51/3-1845 (2)

برقية رقم ٢١ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية المفوضية رقم ١٠٩ المؤرخة في ١٦ مارس، ويعيد ما جاء فيها بالتفصيل بشأن تقديرات وزير المالية السعودي لكمية الريالات المطلوبة لعام ١٩٤٥م. ويذكر إدي نقلاً عن الوزير السعودي أن أرامكو طلبت من وزارة المالية السعودية مبلغ ١٥ مليون ريال سعودي لتغطية حاجياتها لمدة ١٢ شهراً، وطلبت أن تباع هذه الريالات إلى الشركة وفق الاتفاقية التي باع فيها الملك عبدالعزيز آل سعود الريالات للشركة عام ١٩٤٤م.

ويضيف إدي أن الحكومة السعودية بحاجة إلى ١٥ مليون ريال لسد احتياجات المملكة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الريالات الحالية في المملكة لا تكفي لتلبية متطلبات البلاد للأسباب التالية: أولاً أن التعامل بالريال السعودي في الماضي كان مقتصراً على المدن الرئيسة مثل مكة وجدة والطائف والرياض والأحساء. أما في المدن الصغيرة والمجتمعات البدوية فكانت الروبيات ودولارات (ريالات) ماريا تيريزا هي العملة المتداولة، أما الآن فأصبح الريال السعودي وحدة النقد المتداول في كل مكان. ثانياً: تحول الأثرياء وكبار التجار من ادخار أموالهم بالعملة الأجنبية إلى الادخار بالريال السعودي نظراً لثبات قيمته. ثالثاً اتخاذ الريال الفضي حلية لأن قيمته تعادل قيمة الفضة في المملكة. ويطلب الوزير السعودي من إدي التوسط لدى الحكومة الأمريكية من أجل سك كمية الريالات المطلوبة وفق بنود اتفاقية عام ١٩٢٤م بين الحكومة السعودية والحكومة الأمريكية الصديقة.

R. 5

1945/03/19
890 F. 24/3-1445 (1)

برقية رقم ٦٥٢ موقعة من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins ودوسون Dawson في المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول آتشيسون إن المسؤولين البريطانيين اقترحوا تخفيض حجم الدعم المشترك الذي تقدمه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى المملكة العربية السعودية إلى النصف بالنسبة

إلى عام ١٩٤٥م، في حين أصر الأمريكيون على ضرورة تغطية النفقات الأساسية للمملكة. ويفيد أن البريطانيين ينتظرون تعليمات من لندن بهذا الشأن، وأنه إذا قُبلت وجهة النظر الأمريكية فسيجتمع إدي مع الوزير المفوض البريطاني لتسليمه توصيات وبيانات تتعلق بالنفقات الأساسية للحكومة السعودية.

ويقترح آتشيسون تحديد مهمات كل جهة تساهم في برنامج دعم المملكة، فيقوم مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre بتحديد كمية البضائع المستوردة ومنها برنامج الإمداد المشترك، بينما تحدد الوزارة، مع إدارة الاقتصاد الخارجي الأمريكي والبريطانيين في واشنطن المبادئ التي يقوم عليها البرنامج، أما إدي فعليه تزويد الوزارة بالحقائق والأرقام والمعلومات اللازمة لتحويل المبادئ إلى معونات فعلية، ويمكنه الاتصال بالمسؤولين الاقتصاديين في القاهرة للتعاون معهم، وحين تتلقى الوزارة توصيات إدي فإنها تسعى للحصول على موافقة البريطانيين على برنامج فعلي مبني على معلومات إدي والتي من المفترض أن يكون الوزير المفوض البريطاني في جدة قد أقرها.

وبعد الاتفاق على برنامج محدد تقوم إدارة الاقتصاد الخارجي والمسؤولون الاقتصاديون الأمريكيون في القاهرة بالتعاون مع مركز إمدادات الشرق الأوسط بالحصول على المواد ومن ثم تسليمها. ويقول آتشيسون إن على الجميع إبلاغ بعضهم بعضاً بكل جوانب البرنامج تاركاً لإدي وللاقتصاديين الأمريكيين في القاهرة حرية رفع اقتراحاتهم وتوصياتهم إلى الوزارة للبت فيها.

R. 3

1945/03/19
890 F. 24/3-2245 (3)

رسالة رقم ٤٢١ من جون دوسون John P. Dawson ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة إلى ديرو سوندرز Dero Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية سرية موقعة من هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية بالمفوضية الأمريكية في القاهرة إلى فردريك وينانت Frederick Winant المستشار بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٢ مارس ١٩٤٥م.

يقول دوسون إن الهدف من رسالته هذه هو توثيق المحادثات التي أجراها في لندن والقاهرة بشأن برنامج الإمدادات الخاص بالمملكة العربية السعودية واستعمال الوثيقة وقت الحاجة، ويعبر عن اعتقاده بأن مشكلة برنامج الحبوب ستبقى كما هي بغض النظر عن مسار المحادثات. ويذكر دوسون أن محادثاته كانت مع دينس أونيل Denis O'Neil وألن كريستلو Alan Christlow من السفارة

البريطانية في واشنطن، بالإضافة إلى حديث قصير مع بنسنت G. H. S. Pinsent من وزارة الخزانة البريطانية، ويذكر أن ممثلاً عن وزارة الخارجية البريطانية كان موجوداً في أحد الاجتماعات. ويوضح دوسون أن محادثاته انحصرت في موضوع برنامج الحبوب التي ستقدم إلى المملكة الذي قفز إلى المقدمة رغم عدم وضوح الجهة التي ستعوض شركة المملكة المتحدة للتجارة United Kingdom Commercial Co.

ويقول دوسون إن وفد وزارة المالية البريطاني أبلغ حكومة بلاده باقتراح يقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بتقديم القمح، دون أن يذكر شيئاً عن الاقتراح الثاني وهو تسليم القمح المخصص للمملكة إلى مركز التجميع الرئيسي في مصر للتعويض عن الكميات التي كانت شركة المملكة المتحدة للتجارة قد سلمتها إلى المملكة، ويقول إن البريطانيين قبلوا الاقتراح الأخير مبدئياً، أما رد فعل مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre على الاقتراح الأول، فجاء بيانه في المذكرة المرفقة من جريجوار Gregoire (المذكرة المشار إليها غير موجودة مع الوثيقة). ويوضح دوسون أن اقتراح تسليم القمح المخصص للمملكة إلى مركز التجميع الرئيسي في مصر سيحظى بالموافقة وإنهم سيتحركون نحو تلبية احتياجات المملكة من الحبوب.

ويتحدث دوسون عن المصاعب الناجمة عن مسألة تعويض شركة المملكة المتحدة للتجارة عن نفقاتها قائلاً إن من الأفضل للولايات المتحدة عدم التدخل في حسابات الشركة مبيناً أن أية فوارق في الأسعار بين القمح الأثيوبي والقمح الأمريكي الذي سلم إلى المملكة يمكن تغطيتها من قبل الحكومة البريطانية ومعاملتها كجزء من إسهامات بريطانيا في برنامج الدعم المقدم إلى المملكة خلال عام ١٩٤٥م. ويشير دوسون إلى الخلافات القائمة بين المسؤولين البريطانيين حول حجم الدعم المقترح إلى المملكة لعام ١٩٤٥م، ويقول إن تلك الخلافات ربما تعيق أية مقترحات بشأن هذا الدعم. ويرى أن هناك اتفاقاً بين جميع الوزارات المعنية على تخفيض حجم الدعم لعام ١٩٤٥م، كما يفيد أنه سمع عن مقترحات جديدة تم التوصل إليها، ولكنه لا يعرف ماهيتها حتى ذلك الحين.

ويتحدث دوسون عن عمليات تسليم المواد الغذائية كالقمح والسكر والشعير في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥م حسب تقارير مركز إمدادات الشرق الأوسط. ويقول إن هناك نقصاً كبيراً فيما يبدو في الإمدادات التي سُلمت في المنطقة الشرقية من المملكة، لكن عمليات التسليم تسير سيراً حسناً بالنسبة إلى جدة. ويضيف أن الجزء الأكبر من القمح سيأتي من أثيوبيا، وأن شركة المملكة المتحدة

للتـجارة سوف تنـسحب من شـراء القمح الأثيوبي اعتباراً من ٣١ مايو (أيار) وستحل محلها شركة جيلاتـلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co. . ويعبر دوسون عن أمله بأن تكون مـسألة شراء المنسوجات قد حُلت، وأن تصدر التعليمات إلى الوزيرين المفوضين الأمريكي والبريطاني في جدة لتقرير مستويات الدعم لعام ١٩٤٥م، ويعرب عن أمله في أن يبقى عـلى اطلاع بما يجري من خلال إعلامه بالمراسلات مع لندن وجدة.

R. 3

1945/03/19
890 F. 51/3-1945 (1)

مذكرة داخلية من كولادو E. G. Collado من مكتب التنمـية المالية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار).

يطلب ماجواير من كولادو إعداد نسخة من تـوجيهات الـرئيس الأمريـكي الخاصة بالمملكة العربية السعودية لإعلام وارن بيرسون Warren Pierson رئـيس بـنـك الاستـيراد والتصدير EXIMBANK بشأن الجزء المتعلق بهذا البنك (من برنامج الدعم الذي سـيقدم إلى المملكة) ويطلب منه بعد ذلك الاجتماع مع بيرسون لوضع الترتـيبات اللازمة لتنفيذ ذلك.

R. 5

1945/03/19
890 F. 51/3-345 (1)

رسالـة من جـاك نيـل Jack D. Neal مساعد رئيس قسم العلاقات المتبادلة الخارجية إلى نورمان كارلسون Norman V. Carlson رئيس قسم مراقبة البريد في مكتب المراقبة، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بهـا رسالـة من كـارل تويـتشـل Karl S. Twitchell من شـركة الـتعـدين العـربيـة السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate إلى مارسيل واجنر Marcel Wagner رئيس الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation، مؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية رقم ٧٩ موقـعة مـن وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجيـة الأمريكي مـؤرخة في ٣ مارس ١٩٤٥م.

يطلب نيل من كارلسون إبداء الرأي حول الكشف عـن مضمون المحتويات المـرفقة التي وصلت الوزارة من المفوضية الأمريكية في جدة.

R. 5

1945/03/19
890 F. 612/3-1945 (2)

برقية رقم ٦٨٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة نقلاً عن هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير تك إلى برقيتي الوزارة رقم ٤٢٥ و٥٨٦ المؤرختين في ١٧ فبراير (شباط) و٨ مارس ويقول إن حملة مكافحة الجراد جارية بمعدل أقل من عام ١٩٤٤م، وستستمر حتى شهر مايو (أيار)، كما يذكر أن بريطانيا طلبت المزيد من الأمريكيين للمشاركة في حملة ١٩٤٤-١٩٤٥م تحسباً لانتشار الجراد في مناطق أوسع. وتوضح البرقية أن الولايات المتحدة لا تستطيع إرسال أكثر من شخص واحد وهو جيمس ساندرز James Sanders الذي كان في إيران وينوي زيارة أماكن انتشار الجراد في المملكة العربية السعودية، وتقول البرقية إنه ليس ثمة خطط بشأن حملات لاحقة، ولا ترى أية مكاسب ترجى من المشاركة الأمريكية في ضوء نقص العناصر المؤهلة في هذا المجال. وتضيف أن من الممكن إعداد مقترحات في فصل الربيع القادم استعداداً للمشاركة في أية حملات لاحقة إن رأت الوزارة ضرورة لذلك. ويذكر تك في برقيته أن فرد وينانت Fred Winant على علم كامل ببرنامج الجراد.

R. 7

1945/03/19
FW 890 F. 51/1-3145 (3)

مذكرة داخلية من وليم ييل William Yale إلى ليونارد باركر W. Leonard Parker من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يوضح ييل أن الجدول رقم ١ المرفق بالمذكرة يعبر عن الميزانية حسب تقديرات حكومة المملكة العربية السعودية ووليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة في رسالته المؤرخة في ٢ مارس ١٩٤٥م. كما يعبر عن تقديرات بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية ووليم ييل التي وضعت قبل تسلم رسالة إدي المؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م المتضمنة بيان الحكومة السعودية. وتشير المذكرة إلى الجدول رقم ٢ المرفق موضحة أنه يعبر عن التقديرات المعدلة للميزانية السعودية. وتشير المذكرة إلى أن الجدول رقم ٢ يبين أن العجز في الميزانية السعودية لعام ١٩٤٥م يبلغ حوالي ١٨ مليون دولار، وتلفت النظر إلى أنه ما لم تتسلم الحكومة السعودية الإمدادات من مصادر أخرى، فإن على وزارة الخارجية أن تتوقع أن يكون الدعم الذي تطلبه المملكة في حدود ١٨ مليون دولار خلال عام ١٩٤٥م. وتبين المذكرة أن قيمة الإمدادات التي أرسلت إلى المملكة تبلغ ١٣ مليون دولار. ويتضح من الجدول رقم ١ أن النفقات حسب تقديرات الحكومة السعودية وتقديرات وليم إدي تبلغ حوالي ٣٣ مليون دولار، في حين يقدرها ماجواير وييل بمبلغ قدره ٣٤ مليون دولار. أما العائدات فتبلغ حوالي ٢٣ مليون دولار حسب تقديرات الحكومة السعودية، ٢٢ مليون

دولار في تقدير إدي، و١٧ مليون دولار في تقدير ماجواير، و ٢٠ مليون دولار في تقدير ييل. أما الجدول رقم ٢ فيوضح أن النفقات بعد التعديل تقدر بحوالي ٣٣ مليون دولار، وأن الدخل يبلغ ١٧ مليون دولار تقريباً، بحيث يصبح العجز في الميزانية حوالي ١٦ مليون دولار خلال عام ١٩٤٥م مضافاً إليها العجز المرحَّل عن السنة السابقة والبالغ حوالي ٢ مليون دولار؛ وبهذا يبلغ إجمالي العجز حوالي ١٨ مليون دولار.

R. 5

1945/03/20
890 F. 542/3-2045 (2)

رسالة رقم ٩٥ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها النص الأصلي لنظام العلامات الفارقة في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر السامي رقم ٨٧٦٢ المؤرخ في ٢٨ رجب ١٣٥٨هـ الموافق ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩م والموافقة الملكية الصادرة برقم ٣٣/ ١/ ٤ المؤرخة في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٥٨ الموافق ١٠ أغسطس (آب) ١٩٣٩م، ومرفق بالرسالة النص الأصلي بالعربية وترجمته إلى الإنجليزية.

يشير إدي إلى تعليمات الوزارة رقم ١٩٧ المؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤م المتعلقة بحماية العلامات التجارية للشركات الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية والبحرين، وإلى رسالة الظهران رقم ٤٦ المؤرخة في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م بهذا الصدد. ويقول إدي إنه يرفق برسالته نسخة من نظام تسجيل العلامات الفارقة بالعربية وترجمتها بالإنجليزية. وينقل عن مدير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في جدة قوله إنه لم تكن هناك أية مصاعب بالنسبة لشركته في هذا المجال، ويستنتج أن تعليقات مدير أرامكو تؤكد ما جاء في رسالة الظهران المشار إليها بأن استفسار قسم العلامات التجارية في شركة يونيفيرسل للمنتجات النفطية Universal Oil Product Co. كان بدافع زيادة الأرباح لا بدافع الاهتمام بأمن العمليات السرية. ويقول إدي إنه بصرف النظر عن الرغبة في حماية العلامات التجارية في المملكة فإن المشكلة تكمن في اختلاف النظام القضائي السعودي اختلافاً كاملاً عن النظام القضائي الغربي.

R. 6

1945/03/21
890 F. 001 Abdul Aziz/3-1245 (3)

برقية من شبير حسين ضاهر Shapir Hussein Dahir سكرتير عام جمعية الشباب المسلم في نيويورك إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن، مؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يبدأ ضاهر برقيته بالتركيز على موقف المسلمين العرب الرافض للاضطهاد الذي تعرض له اليهود على أيدي النازيين. ثم يقول إن الفلسطينيين بذلوا كثيراً من التضحيات إبان الحرب، ويتساءل إن كان من العدل تحويلهم إلى مجرد أقلية في وطنهم، وإقامة دولة صهيونية على أرضهم، ويذكر ضاهر أن العرب الفلسطينيين لجأوا إلى الملك عبدالعزيز آل سعود لمساعدتهم في تجنب اندلاع مشكلة دولية أخرى لا تقل خطورة عن مشكلة اليهود الأوروبيين. ويتحدث ضاهر عن مكانة الملك عبدالعزيز في العالم الإسلامي ومساعدته للحلفاء في الحرب ضد النازية مما دعا الرئيس الأمريكي إلى الاجتماع به.

ويلفت ضاهر نظر جونسون Senator Johnson عضو مجلس الشيوخ المعني بهذه الرسالة إلى قول الرئيس الأمريكي إنه علم عن المشكلة العربية اليهودية في فترة قصيرة خلال حديثه مع الملك عبدالعزيز آل سعود أكثر مما كان سيعلمه من الكثير من المراسلات الرسمية. ويقول ضاهر إنه مهما كان تفسير جونسون لكلمات الرئيس الأمريكي فإن ما قاله جونسون من عبارات غير لائقة عن الملك عبدالعزيز لا مبرر له على الإطلاق، لأن تلك العبارات ستثير غضب ملايين المسلمين واستياءهم نظراً إلى احترامهم الشديد للملك عبدالعزيز. ويقول ضاهر إن الشعب الأمريكي لا يقبل مثل تلك العبارات التي لا داعي لها. ويذكّر بأن الرئيس الأمريكي ما كان ليسأل الملك عبدالعزيز عن آرائه ويضع تحت تصرفه مدمرة حربية لو لم ير فيه الخبرة والدراية بالشؤون الإنسانية.

R. 1

1945/03/21
890 F. 24/3-1146 (1)

برقية رقم ٧٩ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes في وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن من غير الواضح ما إذا كانت الجملة الثانية من برقية المفوضية رقم ٦٦ المؤرخة في ١١ مارس تعني القرض من بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK، وإذا كان الأمر كذلك فإن إدي يدرك مدى الصعوبات التي ينطوي عليها سحب الكمبيالات بحيث تحتوي على رسوم الخدمات والرسوم الأساسية. وتشير البرقية إلى موافقة إدي حينذاك على الفصل بين رسوم الخدمة والرسوم الأساسية معبرة عن اعتقاده بأن الملك عبدالعزيز آل سعود سيقبل بذلك. وتضيف البرقية بأن البنك يحث إدي على محاولة إقناع الملك عبدالعزيز ووزير المالية السعودي بقبول ما اتخذ من الترتيبات في شكل مسودة اتفاقية. وتطلب البرقية إعلام الوزارة في حال نجاح المهمة.

R. 3

1945/03/21
890 F. 24/4-3045 (1)

تقرير من آلن أندرسون Alan F. Anderson بالنيابة عن مدير النقل في مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre بالقاهرة إلى ممثل المركز في جدة، مؤرخ في ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمن طي رسالة من جودوين R. F. Goodwin المهندس المقيم في شركة الصهر والتكرير الأمريكية American Smelting and Refining Co. في نيويورك إلى ديرو سوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٥م، والمضمنة بدورها طي رسالة من جودوين إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم ذاته.

يبين أندرسون أن عدد الإطارات المخصصة لشركة التعدين العربية السعودية للربع الثاني من عام ١٩٤٥م هو ٦٠ إطاراً خارجياً و٧٦ إطاراً داخلياً للشاحنات و١٥ إطاراً خارجياً و٢١ إطاراً داخلياً للسيارات الصغيرة. كما يشير التقرير إلى أن المخصصات ستؤمن من خلال القنوات التجارية ويطلب من المركز الحصول على إجازات التصدير اللازمة.

R. 3

1945/03/22
890 F. 001 Abdul Aziz/3-1245 (1)

برقية من خليل الرواف (وردت الرواي) من جمعية الشباب المسلم في نيويورك إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي في جدة، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تتضمن البرقية مقتطفاً من تصريحات جونسون Senator Johnson عضو مجلس الشيوخ الأمريكي المنشورة في صحيفة «نيويورك تايمز» *New York Times* والتي يدعي فيها أن الملك عبدالعزيز آل سعود تدخل في شؤون اليهود ويصفه بعبارات غير لائقة. ويقول صاحب البرقية إنه أرسل احتجاجاً إلى حكومة الولايات المتحدة باسمه شخصياً وباسم جمعية الشباب المسلم والجمعيات العربية الأخرى على تصريحات جونسون.

R. 1

1945/03/22
890 F. 24/3-2245 (1)

رسالة سرية وشخصية موقعة من هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية بالمفوضية الأمريكية في القاهرة إلى ليونارد باركر W. Leonard Parker من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية موقعة من هوسكنز إلى فردريك وينانت Frederick

Winant المستشار بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم ذاته.

يبلغ هوسكنز باركر بنتائج المناقشات التي دارت بينه وبين جاك دوسون Jack Dawson ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة ووليم إدي .William A Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة الذي حضر إلى القاهرة لهذا الغرض مصطحبا معه فرد أولت Fred Awalt ممثل إدارة الاقتصاد الخارجي ومركز إمدادات الشرق الأوسط في جدة، ويطلب من باركر أن يطلع على برقية هوسكنز الموجهة إلى الوزارة بشأن المنسوجات والتي تقول إن برنامج تسليم الشاحنات وقطع الغيار يسير سيراً حسناً. ويقول هوسكنز إنه يرفق نسخة من رسالة دوسون المفصلة إلى قسم شؤون الشرق الأوسط في إدارة الاقتصاد الخارجي حول مسألة الحبوب، ويشير إلى الشعور بالرضى لدى إدي وأولت عن سير البرنامج بصفة عامة، ويقول إن من المؤسف أن تكون الإطارات أقل من العدد المطلوب، ولكن التخفيض متناسب مع تقليص الإمدادات للمنطقة بأكملها، ويضيف أنهم يدرسون إمكانية الاستفادة من الإطارات المستعملة التي سيطرحها الجيش البريطاني موضحاً أن مركز إمدادات الشرق الأوسط سيطلب من واشنطن الموافقة على تصدير ٦٢ سيارة ركاب إلى المملكة العربية السعودية، لا سيما بعد زوال العقبات وبعد موافقة أورموند بين Ormond S. Bean مدير قسم النقل بمركز إمدادات الشرق الأوسط. ويقول هوسكنز إنه قد صدرت الموافقة على طلب شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate الحصول على المتفجرات، كما زيدت مخصصات قطع الغيار لكل شاحنة من ٣٠ دولار إلى ١٠٠ دولار.

R. 3

1945/03/22
890 F. 24/3-2245 (2)

برقية سرية رقم ٧١٧ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة نقلاً عن وليم إدي .William A Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة وهارولد هوسكنز Harold B. Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في القاهرة وجون دوسون John Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة موجهة إلى إدارة الاقتصاد الخارجي ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن إدي ودوسون وهوسكنز وافقوا على أن يكون شراء المنسوجات الهندية بالطرق التجارية بالنسبة لعام ١٩٤٥م. وتشير إلى أن التخفيض في كمية المنسوجات سيكون من ١٤٣٠ طن في عام ١٩٤٤م إلى ألف طن في عام ١٩٤٥م وستأتي جميعها من

الولايات المتحدة على أن يكون هناك ألف طن إضافية تستورد من الهند. ويوصي المجتمعون الثلاثة بالإبقاء على المنسوجات القطنية الخاضعة لبرنامج الإعارة والتأجير للمملكة العربية السعودية، وبألا تدخل المنسوجات الهندية في برنامج الدعم البريطاني الأمريكي المشترك. وتذكر البرقية أن ثمة كميات كبيرة من المنسوجات القطنية قادمة من الولايات المتحدة بموجب اتفاق برنامج الإعارة والتأجير بما فيها المنسوجات المحولة من أثيوبيا، وتضيف أن المجتمعين مرتاحون لقبول التوصيات التي صدرت عن جدة ولأن مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre سيأخذ بها، وتخلص إلى القول إن عمليات تسليم الشاحنات وقطع الغيار تبدو مرضية أيضاً.

R. 3

1945/03/22
890 F. 51/3-1645 (3)

برقية سرية رقم ٨٢ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يطلب جرو من الوزير المفوض الأمريكي في جدة إعلامه برقياً عن حاجة المفوضية من الريالات لعام ١٩٤٥م، مشيراً إلى برقية المفوضية رقم ١٠٩ المؤرخة في ١٦ مارس. كما يطلب تقديرات مماثلة من الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation وشركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate. ويقول جرو إن وزارة المالية سوف تشرع في إصدار الريالات بعد معرفة مجمل احتياجات المفوضية والشركات التجارية، أما إصدار ريالات من خلال برنامج الإعارة والتأجير فيتوقف على المزيد من المناقشات حول الميزانية ويقدر جرو كلفة سك ١٧ مليون ريال بحوالي ٦,٨ مليون ريال قيمة الفضة المسكوكة، وإذا ما حولت هذه إلى سبائك أو قطع من الذهب وبيعت بالريال بدفعة أولى قدرها ٥٠ بالمائة أمكن الحصول على ٣,٤ مليون ريال إضافية. ويسأل جرو إدي عن رأيه على اعتبار أنه لا فرق بين القطع الذهبية والريالات الفضة كعملة متداولة إذا كان من الممكن تحديد متطلبات الحكومة السعودية بـ١٧ مليون ريال بهدف البيع و٥ ملايين لأغراض التداول الأخرى، التي خفضت من ١٥ مليون ريال لتعويض مبلغ ١٠ ملايين ريال وهي الربح الناجم عن سك الريالات وعمليات الذهب.

ويشير جرو إلى ميل الوزارة نحو قبول تقديرات الحكومة السعودية بشأن النفقات والعائدات باستثناء تعديل على العائدات حيث تزيد من ٢,٢٢ مليون دولار إلى ٣,٦ مليون دولار وفق معلومات قدمتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، ومبلغ ٦ ملايين

ريال وهي الربح من سك ١٥ مليون ريال، إضافة إلى ٣ ملايين ريال هي الربح الناجم عن التحويل إلى الذهب، وهذا يعني زيادة العائدات بنسبة ٩ ملايين ريال أي ما يعادل ٢,٧ مليون ريال من برامج المعادن. ويبين جرو أن من الممكن أن تكون هناك ترتيبات أخرى إن عادت التجارة إلى قنواتها الطبيعية، أو إذا باعت الحكومة السعودية جزءاً أكبر من إمداداتها بعد ازدياد عدد موظفي شركتي أرامكو والتعدين. ويقول إدي إن الوزارة ترى أن مبلغ ١٨ مليون دولار هي مجمل متطلبات حكومة المملكة من الدعم الخارجي خلال عام ١٩٤٥م، وذلك ريثما يصل رد إدي.

R. 5

1945/03/22
890 F. 51/3-1645 (1)

برقية سرية رقم ٨٤ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يعبر جرو عن أمله بأن يكون إدي William A. Eddy قد اطمأن من خلال برقية الوزارة رقم ٨٠ المؤرخة في ١٨ مارس، ويقول إن الوزارة تطلب من إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية تمويل برنامج الدعم خلال عام ١٩٤٥م بأكمله بتكلفة تبلغ ١٨ مليون دولار سواء بمشاركة بريطانيا أو بدونها. ويعبر جرو عن أمله بأن تلبي إدارة الاقتصاد الخارجي طلب الوزارة في هذا الشأن، موضحاً أن الوزارة تبذل قصارى جهدها لدعم إدي.

R. 5

1945/03/22
890 F. Abdul Aziz/3-2245 (1)

رسالة سرية من روبرت بيتمان Robert P. Pittman وزير الحرب الأمريكي بالنيابة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير صاحب الرسالة إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٦ مارس ١٩٤٥م التي تفيد أن الرئيس الأمريكي قد وجه أمراً بتسليم طائرة من طراز سي-٤٧ إلى الملك فاروق وطائرة مماثلة مع طاقمها إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، وأربع عربات قيادة للإمبراطور هيلاسيلاسي. ويقول إن الطائرتين وصلتا إلى مصر في ١٤ مارس، ويضيف أن بنجامين جايلز Benjamin F. Giles (القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط) سيتلقى تعليمات في القاهرة من المفوضية الأمريكية بشأن تفصيلات المنح إلى الملوك الثلاثة.

R. 1

1945/03/23
890 F. 515/3-2345 (2)

رسالة سرية من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى

ليـو كرولـي Leo T. Crowley رئيـس إدارة الاقـتصـاد الخارجـي في وزارة الخـارجيـة الأمريكية في واشنطن، مؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تتـحدث الرسالـة عن برنامـج الإعارة والتأجـير المخصص لدعـم المملكة الـعربية السعودية وعن استمرار الإمداد المشـترك بين بريطانيا والولايات المتحدة للمملكة خلال عام ١٩٤٥م. ويقول جرو إن البريطانيين يسعون لتخفيض الدعم المشترك بنسبة النصف خلال عام ١٩٤٥م، بينمـا يصر الأمريكيون على تسديد كـامل المستلزمات الحيـوية للمملكة بهدف حماية الأمن والاستقرار فيها طالما أن النفـط يستخـرج ويستعمـل في العمـليات الحربية.

ويقول جرو إن الوزارة ترغب في إعلام بريطانيـا أن الولايات المتحدة على استـعداد للمضي وحدها في تسديد كامل الاحتياجات الأساسية للمملكة لعام ١٩٤٥م، مع الترحيب بأية مساهمة بريـطانية. لذا يطلب جرو من إدارة الاقتصاد الخارجي إعـلام الوزارة بأنها مستـعدة لتمويـل برنامج الدعـم المخصص للمملكة بأكمله بما فـي ذلك السلع والفضة خلال عام ١٩٤٥م ولمدة ١٨ شهراً تنتهي في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٦م. ويضيف جرو أن المبلغ الضـروري لتمويل برنامج الإمـداد خلال عام ١٩٤٥م يقدر بحوالي ١٨ مليون دولار، ويعرب عن أمل الوزارة في الحصول على الاعتمادات من مصادر أخرى قبل نهاية العام المذكور.

R. 5

1945/03/23
FW 890 F. 51/3-2445 (1)

مذكـرة داخلـية من بـيرنسـتين E. M. Bernstein من وزارة المـالية الأمريـكية إلى كولادو E. G. Collado في مكتب التنمية المالية بوزارة الخارجـية الأمريكيـة عن طريق بول ماجواير Paul E. McGuire في قسم الشؤون المالية والنقدية بالوزارة، مؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول بـيرنستـين إنه يرفق بـرقية (غيـر موجودة) من بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك بشأن تسلم ٦٠٠ ألف دولار لإيداعـها في حسـاب الحكومة السعودية، ويـطلب إبلاغ رسالة البنك إلى وزير المالية السعودي.

R. 5

1945/03/24
890 F. 248/3-2445 (7)

برقـية سريـة رقم ١٢٢ من وليـم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجة الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشـير إدي إلى برقـية الوزارة رقم ٧٨ المؤرخة في ٦ مارس ١٩٤٥م ويقول إنه بعد التشاور مع فوريس كونور Voris H. Connor

رئيس البعثة العسكرية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية يوصي بأن تحصل هيئة رؤساء الأركان الموحدة على موافقة على إنشاء مطار الظهران قبل الشروع في أية مفاوضات مع الحكومة السعودية بشأن مشروعات البعثة العسكرية الأمريكية لأن تلك المشروعات كلها هامشية بالنسبة إلى المطار، ويرى أن تبدأ المفاوضات بشأن البعثة العسكرية فور الموافقة على بناء المطار.

ويوصي إدي في أثناء المفاوضات مع الحكومة السعودية بالفصل بين تقديم الدعم وطلب الامتيازات، ويقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود سيرحب بهذا الفصل. ويشير إدي في الجزء الثاني من برقيته إلى تعليمات الوزارة التي تسلمها من كونور موصياً أن تعرض الولايات المتحدة على الحكومة السعودية تحسين الطريق بين الرياض والظهران على الفور ومن ثم تحسين طريق الرياض-جدة. ويعلق قائلاً إن الملك عبدالعزيز يرغب في تحسين الطريق الذي يصل بين شواطئ الخليج وشواطئ البحر الأحمر لربط الاقتصاد الوطني، ويرى في هذا المشروع شرطاً ضمنياً للموافقة على عمليات المسح الجوي المكثفة التي أجراها الجيش الأمريكي، ويذكر أن البريطانيين لم ولن يجروا أية تحسينات على الطرق.

ويوصي إدي أن تتولى الحكومة الأمريكية تدريب الطيارين السعوديين وأن تنشئ للحكومة السعودية مطاراً للتدريب بمنشآته وطائراته. كما يوصي بأن تكون هناك بعثة طبية عسكرية تقدم خدمات صحية للمناطق المجاورة وتسهم في إقامة خدمات طبية للجيش السعودي. كذلك يوصي بتدريب ضابط سعودي يكون مكلفاً بالشؤون الإدارية والإشراف على سلاح الإشارة، وكذلك بأن تساعد البعثة العسكرية في إنشاء نظام لخدمات الإمداد والصيانة وغيرها من الخدمات الفنية. ويضيف أن التوصيات المذكورة ستنفذها بعثة عسكرية أمريكية واحدة تتخذ من الظهران مقراً لقيادتها، وتحدد وزارة الحرب أعضاءها تبعاً للمشروعات التي سيتم الاتفاق عليها.

وفي الجزء الثالث من البرقية يوضح إدي أنه مقابل العروض التي تم اقتراحها في الجزء الثاني لتكون جزءاً من عمل البعثة العسكرية ستطلب الولايات المتحدة موافقة الحكومة السعودية على قيام الجيش الأمريكي ببناء مطار من الدرجة الأولى في الظهران واستئجاره لمدة طويلة واستغلاله تجارياً، وعلى تشكيل بعثة عسكرية أمريكية مهمتها التنسيق بين نشاطات المطار وجميع المشروعات العسكرية الواردة في الجزء الثاني من البرقية، بحيث تكون هذه البعثة هي الوحيدة في المملكة التي تقدم المساعدة والمشورة في الأمور العسكرية. ويوضح إدي أن البعثة ستطلب تصريحاً من الحكومة السعودية بإنشاء مجمعات سكنية في الظهران لأعضائها

ولأطقم البناء. ويقترح إدي طلب إنشاء محطة إرسال برقية ولاسلكية في المملكة لإجراء الاتصالات الفورية مع القوات الجوية الأمريكية. ويبين إدي أن كونور موافق على ما جاء في نص هذه البرقية، ويطلب إرسال نسخة منها إلى وزارة الحرب وإلى قسم العمليات.

R. 4

1945/03/24
890 F. 51/3-2445 (1)

برقية رقم ٨٦ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة نقلاً عن بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن البنك تسلم بتاريخ ١٧ مارس مبلغ ٦٠٠ ألف دولار من ناشنال سيتي بانك National City Bank في نيويورك بأمر شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وقد سجلت لحساب المملكة العربية السعودية.

R. 5

1945/03/24
890 F. 51/3-2445 (1)

مذكرة داخلية من بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى كولادو E. G. Collado من مكتب التنمية المالية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول ماجواير إنه علم أن ما جاء في الصفحة الثانية من المذكرة المرفقة ليس بالضبط ما تقترحه وزارة البحرية التي ترى أن تحتفظ شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بكامل الثلاثة والعشرين سنتاً هي العائدات عن البرميل الواحد من النفط المنتج لصالح البحرية إلى أن يصل المبلغ المحتجز إلى ٥٠ مليون دولار، وهذا ما سيساعد الشركة على استعادة سعر البيع بأكمله، ولكنه في الوقت ذاته سيشكل عبئاً ثقيلاً على عائدات المملكة العربية السعودية ويجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على نسبة الإنتاج المخصص للبحرية في سنة. ويضيف ماجواير أنه لا هو ولا قسم شؤون الشرق الأدنى يرون مبرراً يجعل أرامكو تحصل على سعر البيع على أساس مختلف عن خمسة سنتات للبرميل المنتج.

R. 5

1945/03/24
890 F. 51/3-2445 (5)

تقرير من بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية إلى كولادو E. G. Collado من القسم ذاته، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يتعلق التقرير بالاجتماع الـذي عقد في ٢٠ مارس ١٩٤٥م وحـضره تشارلـز راينر Charles Rayner مـستـشار شـؤون النـفط وجوردان ميريام Jordan P. Merriam وليونارد باركر W. Leonard Parker من قسـم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريـكية وجيمـس موس James S. Moose وهربرت ماركـس Herbert Marks من مـكتـب دين آتشـيسون Dean Acheson وزيـر الخارجـية الأمريـكي بالنـيابة وبول مـاجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية. ويقول التقريـر إن هارولد مادوكس Harold R. Maddux رئيس شعبة الارتباط في وزارة الحرب الأمـريكيـة شرح مدى الـتقدم فـي التوصل إلى صـيغة تطرح على الكـونجرس بشأن الدعم المالي للمملكة. ويـشير إلى أن اجتماعاً عـقد بين آتشيسون وممثلـي وزارتي الحرب والبحرية مع رئيس الكونجرس وعدد من أعضاء لجان الكونجرس للشؤون العسكرية والبحرية، حيث أوضح آتشيسون عـدداً من البدائل الممكنة في مسألة الدعم المقدم للمملكة العربية السعودية بمـا فيها المنح المباشرة على سبيل الهبة أو تقديم القروض المالية بضمـان عائدات النفط، أو قيام وزارة البحرية بشراء احتياطيات نفطية.

ويورد التقـرير وجهة نظر فرد فيـنسون Fred M. Vinson وزير المالية الأمريكي الذي يطالـب بثمن لقاء أيـة مبالغ تنفـق في هذا المجال، ويرى أن الكونجرس لن يوافق على مسـألة الهبـة أو القرض، وأن فـكرة شراء احتياطيات النفط هي الوحيدة الممكنة، وأيده رالف بارد Ralf A. Bard نائب وزير البحرية وأعضاء الكونجرس الآخرون، واستقر الرأي على أن يقوم هؤلاء بإعداد مقترحات مفصلة لتناقش مع جـماعة الكونجرس. كما اقترح فينسـون تعديل قانون الاحـتياطي للبـحرية بحيث يـجيز لوزارة البحرية الحـصول على احتياطـيات نفطية خـارج الولايات المتحدة بهدف تأمين المال اللازم لسد العجز لصالح وزارة البحرية.

ويشير التقرير إلى اقتراح آخر تقدمت به وزارة البحرية الأمريكية ينص على أن تشتري البحرية بليون برميل من النفط داخل الأرض يبلغ ثمنها ٥٠ مليون دولار. وبذلك تكون الحكومة السعودية قد حصلت على عائدات النفط مقدمـاً، وتكون شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company قد تعـهدت بتسـليم النفـط إلى البحرية الأمريكية عند الحاجة مقابل ٥ سنتات للبرمـيل، وتكون وزارة البحرية قـد دفعت مقدماً ثمن بليون برميل من النفط بسعر التكلفة فقط يضاف إليه ٥ سنتات للبرميل والفوائـد على المبالغ المدفوعة مقـدماً حتى يتم تسليم النفط واستعماله بالفعل.

وتتعهد الوزارة بـالتنازل عن كل المبالغ المدفـوعة مقـدماً في حـال فقدان الامـتياز

النفطي. وناقش المجتمعون صعوبة شراء النفط داخل الأرض من أرامكو قبل تعديل الامتياز وموافقة المملكة على التعديل. ويبين التقرير أن راينر لا يتفق مع فينسون الذي يرى أن خطة الاحتياطي النفطي خطة أوفى في الحصول على موافقة الكونجرس من خطة القرض الحكومي للحكومة السعودية بضمان عائدات النفط. ويشير التقرير إلى الخلاف بين توم كونالي Senator Tom Connally عضو مجلس الشيوخ وهارولد آيكس Harold L. Ickes اللذين يعارضان تدخل الحكومة في الأعمال التجارية من جهة، وبين فينسون وبارد اللذين يؤيدان خطة القرض الحكومي حسب رأي راينر من جهة ثانية. أما ماجواير فيرى عكس ذلك لأن القرض سيفتح العيون على أن رأس المال الحكومي يستغل لتسهيل أعمال شركة واحدة ذات احتياطيات نفطية هائلة منخفضة التكلفة مما سيؤدي إلى منافسة شرسة في أوساط الصناعة النفطية الأمريكية، ويرى ألا يسمح للشركات العاملة خارج الولايات المتحدة بالاستفادة من الأموال العامة إضافة إلى أرباحها من قلة التكلفة.

ويذكر التقرير أن ماجواير لا يفرق بين أهمية النفط السعودي ونفط تكساس بالنسبة إلى المصلحة القومية. ويقول إنه في كلتا الحالتين يجب على رأس المال الخاص تغطية كامل النفقات الضرورية لحماية المصالح الخاصة والقومية، ويجب على الحكومة ألا تتدخل إلا إذا كانت حماية المصلحة القومية في الخارج ترفع تكلفة الإنتاج وتجعله غير مربح، أو إذا كان قرض الشركة للحكومة الأجنبية لا يكفي لحماية المصلحة القومية.

ويشير التقرير إلى اعتقاد ماجواير أن الصناعة (صناعة النفط في الولايات المتحدة) ستحاول إفشال كلتا الخطتين معاً، وأن خطة احتياطيات النفط هي الأنجح من وجهة النظر العسكرية والاقتصادية والسياسية، لأن خطة القرض تشكل سابقة خطيرة تبيح الاعتماد على الأموال الحكومية لدعم الشركات الأمريكية في الخارج. ويوضح التقرير أن راينر يؤيد تجربة القرض أولاً، أما المسؤولون السياسيون فلا يحبذون خطة معينة لكنهم معنيون بإيصال الدعم الأمريكي بمختلف أشكاله إلى الحكومة السعودية في أقرب وقت، لذلك اتفق الجميع على إعداد مسودة خطة الاحتياطي النفطي ودفعها إلى فينسون عاجلاً.

R. 5

1945/03/26
890 F. 151/3-2645 (1)

رسالة موقعة من وودسون سبيرلك Woodson Spurlock رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى ليونارد باركر Leonard Parker من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية

الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م. ومرفق بها مذكرة من سنايدر L. M. snyder إلى جيمس تيري دوس James Terry Duce مدير شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Company، مؤرخة في ١٨ مايو (أيار) ١٩٤٤م وتقرير عن الكلفة المقدرة لمشروع مياه جدة، مؤرخ في ١٧ مايو ١٩٤٤م، ومذكرة ستيرتون J. C. Stirton المؤرخة في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٩م مع تكلفة خط الماء وجدول الرحلة من جدة إلى وادي فاطمة التي تمت في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨م.

تقول الرسالة إن التكاليف الخاصة بمشروع مياه جدة هي تقديرية وليست دقيقة لأنها مبنية على حسابات المهندسين وفق معلومات غير دقيقة، ويبدو أن المهندسين يفكرون بمد خط أنابيب مياه بطول أربعين كيلو متراً.

R. 5

1945/03/26
890 F. 20/3-2645 (1)

برقية سرية رقم ١٢٧ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

ينقل إدي عن الوزير المفوض البريطاني أن ضابطين بريطانيين سيصلان إلى جدة لتقرير احتمالات استمرار بعثة التدريب العسكرية البريطانية في الطائف إلى ما بعد أبريل (نيسان). ويشير إدي إلى أن هذه الخطوة البريطانية في أعقاب وصول فوريس كونور Colonel Voris H. Connor رئيس البعثة العسكرية الأمريكية إلى المملكة وهاري سنايدر Major Harry Snyder إلى جدة تعني استمرار السياسة البريطانية في تتبع تحركات الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية.

R. 3

1945/03/26
890 F. 24/3-2645 (1)

برقية رقم ١٦٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة نقلاً عن هارولد هوسكنز Harold Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في القاهرة وجون دوسون John Dawson إلى الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة ووزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إن المعلومات الواردة في البرقية ٦٥٢ المؤرخة في ١٣ مارس مفيدة جداً في إيضاح المسؤوليات وتوزيعها فيما يتعلق ببرنامج الإمداد البريطاني الأمريكي المشترك للمملكة العربية السعودية، وتقول إن هوسكنز ودوسون موافقان على تحديد الوظائف كما جاءت في البرقية.

R. 3

1945/03/26
890 F. 6363/3-2645 (1)

رسالة موقعة من جودوين R. F. Goodwin المهندس المقيم في شركة الصهر والتكرير الأمريكية American Smelting and Refining Co. إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها وثيقة معلومات سرية أعدها كارل تويتشل Karl S. Twitchell إلى نيلز لينـد Nils Lind الملحق التجاري الأمريكي في المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٥م.

يقول جودوين إنه يرفق برسالته إجابات تويتشل عن الأسئلة التي طلبها نيلز لينـد حول عمليات شركة الصهر والتكرير الأمريكية، مذكراً بسريتها وبعدم جواز كشفها لأية جهة دون تصريح من هربرت جيس Herbert A. Guess رئيس الشركة. ويشير إلى ما ذكره تويتشل عن عدم إنتاج النحاس عندما يعود المنجم للعمل خلال يوم أو يومين لضرورات عمليات التعدين، وإلى أن الحد الأدنى من الأجور قد زاد بنسبة ٥٠ بالمائة. ويشير جودوين إلى المحاولات التي تبذلها الشركة لدى الحكومة السعودية للحصول على تصريح ببيع المواد الغذائية والأقمشة للعمال بالأسعار المعمول بها في جدة. ويقول جودوين إنه يرفق نسخة إضافية من رسالته في حال الرغبة في إرسالها إلى ليونارد باركر W. Leonard Parker في قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية.

R. 7

1945/03/27
890 F. 50/3-2745 (1)

برقية سرية رقم ١٢٨ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن من الممكن تغطية احتياجات المفوضية تماماً بمبلغ ٢٥٠ ألف ريال في عام ١٩٤٥م، ويضيف أن من المستحيل معرفة كمية الريالات التي تحتاج إلى شرائها كل من شركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate والشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation لأن كارل تويتشل Karl S. Twitchell غائب لمدة ثلاثة أسابيع، كما أن جون بارك John Park موجود في الولايات المتحدة ويمكنه التحدث باسم شركة التعدين. كما يقترح أن تأخذ الوزارة في حسابها حاجة البعثات الأمريكية سواء العسكرية أم الزراعية في المملكة إلى الريالات.

R. 4

1945/03/27
890 F. 6363/3-2745 (2)

مذكرة من وليم ييل William Yale من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ليونارد باركر W. Leonard

Parker من القسم ذاته، مؤرخة في ٢٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول ييل إن وودسون سبيرلك Woodson Spurlock رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أبلغه بأن إجمالي إنتاج النفط من عام ١٩٣٨م حتى ١٩٤٤م بلغ حوالي ٢٩,٥ مليون برميل بقيمة ٢٤,٥ مليون دولار. ويضيف أن أرامكو حققت زيادة قدرها ٤,٧ مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة ذاتها، بينما لم ترتفع كلفة الإنتاج في السنة نفسها، ويشير إلى أن هذه الزيادة في العائدات تشكل مبلغاً كبيراً يكفي لدفع سلف على العائدات وتقديم القروض والإمدادات لحكومة المملكة العربية السعودية.

ويبين ييل أن حصة المملكة من عائدات النفط لم تتجاوز ٦,٥ مليون دولار من كمية الإنتاج المذكورة وفي المدة ذاتها، إذ كانت تتقاضى ٢٢ سنتاً عن البرميل بينما كانت أرامكو تتقاضى ٦٧,٥ سنتاً. ويوضح ييل أن دخل المملكة لم يرتفع مع ارتفاع الأسعار لأن نسبة العائدات المخصصة لها ثابتة، ويذكر أن أسعار النفط ارتفعت بنسبة ٥٢ بالمائة بين عامي ١٩٣٨م و١٩٤٤م. ويقول ييل إنه لو رفعت عائدات النفط بواقع ٣٢,٥ بالمائة بدلاً من المبلغ الثابت وهو ٢٢ سنتاً لبلغت تلك العائدات حوالي ٧,٩ مليون دولار بدلاً من ٦,٥ مليون دولار. ويلفت ييل النظر إلى أن زيادة كمية الإنتاج تجعل الفرق هائلاً بين نسبة العائدات المحسوبة بناء على نسبة مئوية قدرها ٣٢,٥ والمبلغ الثابت وهو ٢٢ سنتاً. ويقول إن العائدات لعام ١٩٤٩م المقدرة بناء على المبلغ الثابت تصل إلى ٧,٦ مليون دولار. ولو وصلت أسعار النفط في عام ١٩٤٩م إلى ١,٠٢ دولار لبلغت العائدات المحسوبة على أساس ٣٢,٥ بالمائة حوالي ١١,٥ مليون دولار. ويستنتج أن من الواضح أن عائدات المملكة يمكن أن ترتفع بتعديل أسس حسابها.

R. 7

1945/03/27
890 F. 6363/3-2745 (3)

مذكرة من كولادو E. G. Collado في مكتب التنمية المالية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى وليم كلايتون William L. Clayton وكيل وزارة الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ٢٧ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تجيب المذكرة عن سؤال يتعلق ببقاء الامتياز النفطي السعودي في أيدي الشركة الأمريكية، فتقول إن البحرية تعترف بأن النفط السعودي لن يكون تحت السيطرة الاستراتيجية الأمريكية في الحرب القادمة، كما توضح حاجة البحرية إلى النفط السعودي لتزود به أوروبا بدلاً من تزويدها بالنفط من نصف الكرة الغربي الذي تسيطر عليه القوات المسلحة الأمريكية. وتقول المذكرة إن السؤال المطروح

هو لماذا لا يترك أمر تزويد أوروبا بالنفط السعودي إلى بريطانيا لأن تسويق النفط السعودي أسهل على الشركات البريطانية منه على الأمريكية، كما أن البريطانيين هم حلفاء الأمريكيين في الحرب القادمة وسيكون نفطهم متاحاً أمام الأمريكيين. وتضيف المذكرة أن من الواجب أن يؤخذ الوجود الروسي في الاعتبار، وتقول إن وزارة الخارجية ستكون عرضة لنقد عنيف إن هي تركت الامتياز للبريطانيين أو للروس.

وعن احتمال فقدان امتياز النفط تجيب المذكرة بأن بريطانيا لن تستولي على امتياز النفط عنوة لأنها تعول كثيراً على علاقاتها الودية مع الولايات المتحدة ولن تجازف بهذه العلاقات سواء الاقتصادية منها أم السياسية. أما عن الروس فتقول المذكرة إن من الصعب التكهن بتصرفاتهم، وتوضح أن الضمان الوحيد لإبعاد العدوان الروسي عن المنطقة هو قيام منظمة أمنية عالمية فعالة تدعم اتفاقية نفطية عالمية فعالة. وعن السؤال بشأن عبء تقديم الدعم المالي للمملكة العربية السعودية وما إذا كان يقع على كاهل شركة النفط أم على الحكومة الأمريكية، تجيب المذكرة بأن حجم الدعم المقدم لا يتجاوز ٣٠ مليون دولار على افتراض أن الحرب ستنتهي في يوليو (تموز) ١٩٤٦م، وأن اتفاقية برنامج الإعارة والتأجير ستظل قائمة حتى ذلك الحين، لذلك فإن شركتي تكساس Texas Company وستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California قادرتان على دفع المبلغ من مصادرهما الخاصة لاسيما وأنهما مقبلتان على أرباح هائلة من احتياطيات النفط السعودي وبأبخس التكاليف. ومن ناحية أخرى يرى المسؤولون السياسيون في الوزارة أن الهدف من الدعم المالي المقدم إلى الحكومة السعودية هو حماية المصلحة القومية الأمريكية، لكن هذه المصلحة محصورة في شركة واحدة لها الحق بأن تجني جميع الأرباح المالية، لذلك فإن الدعم المالي الحكومي يشكل سابقة خطيرة في مثل هذه الظروف، وليس ثمة دليل يثبت أن السلف التي تقدمها شركات النفط لا تضمن حماية المصلحة القومية.

وتقول المذكرة إنه إذا كانت موافقة الكونجرس ضرورية لتقديم الدعم الحكومي فإن من المحتمل أن تتعرض المصلحة القومية والمصلحة الخاصة للأضرار نتيجة المعركة السياسية. وتشير المذكرة إلى أنه لا علم لشركة النفط بخطط لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية، وتلفت النظر إلى أن الشركة قد تفضل تقديم السلف المالية إلى الحكومة السعودية بنفسها على التورط في جدل لا فائدة منه على نحو ما حدث في قضية خط أنابيب النفط. وتتساءل المذكرة عن السبب الذي يدفع وزارة الخارجية للدخول في صراع بين مؤيدي احتياطيات النفط للبحرية مثل كارل فنسون Carl Vinson

رئيس لجنة الشؤون البحرية ورالف بارد Ralf A. Bard نائب وزير البحرية الأمريكي ومعارضي تدخل الحكومة في الأعمال التجارية مثل توم كونالي Tom Connally عضو مجلس الشيوخ الأمريكي وآيكس Ickes. وتشير المذكرة إلى أن خطة احتياطيات النفط هي الأسلم لتقديم الدعم، ولكن يرى بعضهم أن على وزارة الخارجية ألا تقحم نفسها في الجدال ما لم تتأكد من أن أهدافها لا يمكن تحقيقها بالتعاون مع بريطانيا وشركة النفط.

R. 7

1945/03/28
890 F. 001 Abdul Aziz/5-3145 (1)

ترجمة لرسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt، مؤرخة في ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ الموافق ٢٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م مضمنة طي مذكرة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الرئيس الأمريكي، مؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٥م.

يعبر الملك عبدالعزيز عن سعادته للكتابة إلى الرئيس روزفلت ويقول إن الأمير فيصل بن عبدالعزيز سيحمل الرسالة عندما يسافر لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو. وتتضمن الرسالة الكثير من مشاعر الود والصداقة من جانب الملك عبدالعزيز الذي يؤكد أنه لن ينسى الأثر الطيب الذي تركه الرئيس الأمريكي في نفسه، ويعبر عن تمنياته للرئيس الأمريكي بالصحة والسعادة.

R. 1

1945/03/28
890 F. 24/4-3045 (1)

رسالة رقم ١٩٦ من دكنسون J. Dickinson مسؤول النقل في مركز إمدادات الشرق الأوسط إلى جون شوتويل John W. Shotwell نائب المدير العام لشركة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate في جدة، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة من جودوين R. F. Goodwin المهندس المقيم في شركة الصهر والتكرير الأمريكية American Smelting and Refining Co. في نيويورك إلى ديرو سوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن، مؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٥م، ومضمنة بدورها طي رسالة من جودوين إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم ذاته.

يفيد دكنسون بأن مخصصات الشركة من الإطارات للنصف الثاني من عام ١٩٤٥م هي كما وردت في الجدول الذي أرسل إلى الشركة من قبل. ويلفت انتباه شوتويل إلى أن المخصصات اللاحقة يجب أن تؤمن من

خلال القنوات التجارية، لذلك يطلب منه تزويده بنسختين من طلبات الشركة بشأن الحصول على هذه الكميات بغية الحصول على إجازة التصدير اللازمة. ويقول إنه أعلم القاهرة بضرورة الإسراع بتسلم هذه الإطارات.

R. 3

1945/03/28
890 F. 612/3-1945 (2)

برقية سرية رقم ٧١٧ موقعة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار).

يقول جرو إن الوزارة تجمع المعلومات بشأن حملة مكافحة الجراد في المملكة العربية السعودية ويورد احتمالات أربعة وهي إما أن يكون المشروع بريطانيا صرفاً، أو أن يشارك فيه واحد أو اثنان من العلماء الأمريكيين، أو أن يعين واحد أو اثنان من الأمريكيين رسمياً فيشتركوا في تحمل المسؤولية مع البريطانيين ولكن تحت القيادة البريطانية، وأخيراً أن يشارك الأمريكيون مشاركة فعالة من خلال تعيين أعداد من الخبراء الأمريكيين تماثل أعداد البريطانيين. ويقول جرو إنه بحاجة إلى وصف لإيجابيات وسلبيات كل من الخيارات الأربعة المذكورة أعلاه مع ذكر الخيار المفضل والسبب في تفضيله، ويلفت النظر إلى وجوب إعداد رد مقنع للسلطات السعودية إذا تكرر انتقادها لنقص السيارات الذي حدث عام ١٩٤٤م وذلك في حال استقرار الرأي على المشاركة الأمريكية في البعثة وفي المسؤولية.

R. 7

1945/03/28
890 F. 6363/3-2845 (1)

مذكرة تغطية سرية من كارل ماجاون Carl McGowan التابع لمكتب وزير البحرية الأمريكي إلى هربرت ماركس Herbert Marks بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها مسودة خطة لتقديم الدعم المالي إلى المملكة العربية السعودية.

يقول ماجوان إن مسودة الخطة المرفقة تتضمن أفكاراً طرحها رالف بارد Ralf A. Bard نائب وزير البحرية الأمريكي وكارتر Admiral Carter وجاكوبسون Jacobson ومقترحات قدمتها شركات النفط. ويشير إلى أهمية عقد اجتماع عاجل لمناقشة المسألة.

R. 7

1945/03/28
890 F. 6363/3-2845 (4)

مسودة خطة تتضمن بعض الأفكار التي طرحها رالف بارد Ralf A. Bard نائب وزير البحرية الأمريكي وكارتر Admiral Carter وجاكوبسون وبعض مقترحات شركات النفط لتقديم الدعم المالي إلى المملكة العربية السعودية (بدون تاريخ)، ملحقة بمذكرة سرية

من كارل ماجاون Carl McGowan من مكتب وزير البحرية إلى هربرت ماركس Herbert Marks بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تشير مسودة الخطة إلى الأهمية البالغة للسيطرة على مصادر النفط خارج نصف الكرة الغربي لاسيما في الشرق الأوسط، وتقول إن لاستمرار امتياز استثمار النفط في المملكة العربية السعودية أهمية قصوى، ومن هنا كانت ضرورة تقديم الدعم المالي إلى المملكة. وتتضمن هذه الخطة عنصرين أولهما ينطوي على تقديم مساعدات حكومية مباشرة والثاني يعتمد على ترتيبات مع شركة النفط بهدف تأمين كميات من النفط لصالح الجيش والبحرية. ويتمثل العنصر الأول بأن تقدم حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٥٠ مليون دولار إلى الحكومة السعودية على مدى السنوات الخمس التالية بحيث يكفي لسد العجز في الميزانية على أن يستوفى هذا المبلغ من عائدات النفط المستحقة للمملكة بعد أن تحقق ميزانيتها فائضاً كافياً على ألا يكون عامل السرعة في تسديد السلف المالية هدفاً رئيساً أثناء التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن. ويشترط في هذه الخطة أن تقبل الحكومة السعودية بعثة مالية أمريكية، وتتعهد الحكومة السعودية بالمقابل بالحفاظ على الامتياز النفطي للشركات الأمريكية وعدم إنهائه من جانب واحد.

والعنصر الثاني يعتمد على اتفاق بين شركة النفط ووزارتي البحرية والحرب الأمريكيتين وتتعهد بموجبه الشركة بتزويد القوات المسلحة والبحرية الأمريكية ببليون برميل من احتياطي النفط في المملكة العربية السعودية. وينص هذا البند على حق القوات المسلحة والبحرية على سحب ٨٠ ألف برميل من النفط يومياً من الاحتياطي أيام السلم، أما في الحالات الطارئة فيكون للجيش والبحرية الأمريكية حق سحب كميات غير محددة من احتياطي النفط ضمن إمكانات الشركة.

وينص البند كذلك على أن تسلم الشركة كميات النفط المطلوبة في أماكن معينة من الشرق الأوسط بسعر يقل بنسبة ٢٥ بالمائة عن أسعار السوق، كما يعطي الجيش حق قبول منتجات مكررة وفق الأسعار الموازية على أن تقوم الشركة بمد خط أنابيب للنفط وتشغيله من حقل أبقيق في المملكة إلى مرفأ على البحر المتوسط وآخر على الخليج، كما تتعهد الشركة ببناء مصفاة على البحر المتوسط بطاقة ٥٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً. كما ينص البند على قيام الشركة بتكرير النفط قبل تسليمه إلى الجيش والبحرية الأمريكية في حال طلب ذلك وبسعر التكلفة، وأن تخصص ربع طاقة خط الأنابيب المذكور آنفاً لنقل النفط من الكويت بعد موافقة الحكومة السعودية.

R. 7

1945/03/28
890 F. 6363/3-2845 (1)

رسالة موقعة بالأحرف الأولى من تشارلز راينر Charles B. Rayner مستشار الشؤون النفطية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى والاس موري Wallace S. Murray مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يقول راينر إنه يرفق لموري اقتراحاً يعتقد أن كارتر Admiral Carter ناقشه مع فورستال Forrestal وزير البحرية الأمريكي بشأن حصص البحرية في احتياطي النفط السعودي. ويشير إلى أنه أخبر كارتر بأن لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية هي التي تعالج المسألة، وبأنه يرى شخصياً أن الحل الذي يقترحه للمشكلة يماثل مشروع خط أنابيب النفط السابق ولكن في حالة مختلفة، لذا فإنه سيصطدم بمعارضة الصناعة (صناعة النفط في الولايات المتحدة) ومجلس الشيوخ، كما أخبره بأن لجنة الوزارات الثلاث ناقشت الأمر مطولاً وهي على دراية بمخاطره. ويعرب راينر عن قلقه من معالجة كارتر لهذا الموضوع واحتمال أن يؤدي ذلك إلى عرقلة الموضوع الرئيسي وهو تقديم الدعم للمملكة، ويعرب عن اعتقاده بأن من الضروري إبلاغ موري وجيمس دن James Dunn مساعد وزير الخارجية الأمريكي بجميع جوانب هذه القضية لكي تتركز في لجنة الوزارات الثلاث فقط.

R. 7

1945/03/29
890 F. 24/3-2945 (1)

برقية رقم ٧٦٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يطلب تك معلومات فورية عن شراء قطع الغيار الواردة في الطلب رقم ٢٣ للمملكة العربية السعودية، ويقول إن مجموعة سيارات الصهاريج في المملكة في حالة سيئة.

R. 3

1945/03/29
890 F. 6363/5-647 (4)

مذكرة من كولادو E. G. Collado في مكتب التنمية المالية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى وليم كلايتون William L. Clayton وكيل وزارة الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومضمنة طي مذكرة من والتر ليفي Walter J. Levy إلى بول ماجواير Paul E. McGuire في قسم الشؤون المالية والنقدية، مؤرخة في ٦ مايو (أيار) ١٩٤٧م.

يقول كولادو إن البريطانيين ليسوا على استعداد للمخاطرة بسرقة امتياز النفط السعودي، كما أن الروس لن يحاولوا ذلك

إذا اتضح أدنى أثر لقيام منظمة أمن دولية فعالة تدعم اتفاقاً نفطياً دولياً. أما الملك عبدالعزيز آل سعود، فبسبب حرصه وحرص العالم العربي أجمع على الاحتفاظ باهتمام الولايات المتحدة بالقضايا العربية، فلن يعطي امتياز النفط لبريطانيا ولا لروسيا، كما لن يمانع في منح الولايات المتحدة حقوقاً للطيران أو حقوقاً لإقامة خطوط اتصالات(مع المملكة العربية السعودية). بيد أنه قد يهدد ببيع امتيازه إلى الجهة التي تقدم العرض الأفضل، وبذلك يضرب المصالح بعضها ببعض. ويعتقد كولادو من جهة أخرى أن بقاء النفط السعودي بيد شركة أمريكية ليس ذا أهمية بالغة لأمن الولايات المتحدة العسكري. كما أن البريطانيين هم حلفاء للولايات المتحدة، وإذا كان النفط تحت سيطرتهم، فالأمر سيان. ولو رغب الروس في الحصول على النفط السعودي فلن تتمكن الولايات المتحدة من منعهم، ولا يُتوقع أن يكون هناك اعتراض كبير على ذلك من قِبل الملك عبدالعزيز في ظروف الحرب الراهنة. أما إذا تم تسويق النفط السعودي في أوروبا، فيمكنه عندها أن يساهم في الأمن العسكري لنصف الكرة الغربي. وهذا ممكن، حسب رأي كولادو، إذا كان هذا النفط بأيدٍ بريطانية يمكنها تسويقه عن طريق المنافسة دون تشجيع من الحكومة الأمريكية. غير أن هذا الاحتمال، كما يلاحظ كولادو، قد يسفر عن غياب كلي لشركات النفط الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ وهو احتمال غير مرغوب فيه بطبيعة الحال.

ويشير كولادو إلى أنه حالما تحاول الحكومة الأمريكية القيام بعمل إيجابي في هذا الخصوص، فسوف تلقى معارضة في الكونجرس. فلو قامت وزارة البحرية بشراء الاحتياطي النفطي (السعودي)، فستقول المعارضة إن الحكومة تتدخل في شؤون النفط؛ ولو قدمت الحكومة الأمريكية قرضاً لحكومة المملكة العربية السعودية، فسيقال إن الحكومة تقوم بتقديم الأموال العامة لخدمة مصلحة شركة النفط. وكما يقول كولادو، فإن هناك مجموعة أشخاص في (وزارة) البحرية والكونجرس، من بينهم رالف بارد Ralph A. Bard نائب وزير البحرية الأمريكي، وكارل فنسون Carl Vinson رئيس لجنة الشؤون البحرية في الكونجرس، يرغبون في الحصول على احتياطيات النفط البحرية الأجنبية بأي ثمن؛ بيد أن هناك مجموعة أخرى تتألف من توم كونالي Tom Connally عضو لجنة الكونجرس للعلاقات الخارجية ومجموعة النفط في الكونجرس تعارض ذلك بشدة. ويشير كولادو في هذا الصدد إلى معركة ضارية جرت قبل سنتين بشأن صفقة خط أنابيب النفط السعودي؛ ومع أن هارولد

آيكس Harold L. Ickes وزير الداخلية الأمريكي ورئيس مجلس احتياطي النفط خسر تلك المعركة، كما يقول كولادو، فإنه ربما لا يرى مانعاً من إعادة الكرّة لكن من خلال قرض هذه المرة.

ويقول كولادو إن والاس موري Wallace S. Murray (المدير السابق لمكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية) قلق جداً من موقف الرئيس الأمريكي بشأن فلسطين، ويريد من الحكومة الأمريكية أن تفعل شيئاً لصالح الملك عبدالعزيز للتعويض عما يمكن أن يفعله الرئيس بشأن فلسطين. ويضيف كولادو أن معظم الضباط الأمريكيين الذين أدوا خدمتهم في الشرق الأوسط، والذين يعانون من عقدة نقص تجاه البريطانيين، يعتقدون أن النفط السعودي يمنحهم فرصة عظيمة لإثارة اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط والحصول على دعمها، فيسهل بذلك التعامل مع البريطانيين. ومن جهتهم، يعتقد المسؤولون السياسيون الأمريكيون أن وزارة الخارجية الأمريكية يُفترض أن تساعد الشركات الخاصة الأمريكية دون طرح أسئلة حول ما تجنيه تلك الشركات من أرباح، وأن للولايات المتحدة مصلحة قومية في البترول السعودي، وعلى الحكومة الأمريكية بالتالي دفع تكاليف حماية تلك المصلحة.

ويشعر مكتب التنمية المالية الأمريكي، كما يقول كولادو، أن هذه الأفكار ستقود وزارة الخارجية إلى متاعب جمّة مع الكونجرس. فالمكتب لا يرى ما يمنع من أن تدفع الشركات الخاصة مصروفاتها بنفسها، وأن تواجه بمفردها تكاليف حماية مصالحها في الخارج. كما أنه لا يرغب أن تعتقد حكومات دول تسيطر فيها شركات أمريكية على مواد خام استراتيجية أن تتوقع مساعدة من الحكومة الأمريكية تعالج بها مشكلات ميزانيتها. ويشير كولادو هنا إلى أن العجز في ميزانية المملكة ربما لا يزيد على ٣٠ مليون دولار وذلك بدءاً من نهاية برنامج الإعارة والتأجير حتى عام ١٩٥٠م (إذ ينبغي بعدها أن تكون الميزانية متوازنة)؛ وتقديم هذا المبلغ للحكومة السعودية مقابل عائدات نفطية مستقبلية لن يكون مستعصياً أبداً على شركة تكساس Texas Company وشركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California. ثم إن الشركة لم تفصح أبداً، كما يقول كولادو، عن عدم رغبتها في الاستمرار معتمدة على نفسها؛ كما لم يتم استشارتها حول الخطط المقترحة (لدعم المملكة). ويعتقد مكتب التنمية المالية بالتالي أن الشركة تفضل الاستمرار في العمل وحدها بدل المخاطرة في التورط في حرب «خط أنابيب» أخرى.

R. 3

1945/03/29
890 F. 51/3-2945 (2)

برقية سرية رقم ١٣٢ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يذكر إدي أن الفارق بين القيمة الاسمية لمبلغ ١٧ مليون ريال فضة المعدة للبيع بعد تحويلها إلى قطع ذهبية وبين قيمتها الحقيقية يستعمل لتغطية الالتزامات المحلية بالعملات الأجنبية وليس لشراء الريالات. ويقول إن عملية التداول تحتاج إلى ١٠ ملايين ريال إضافة إلى ١٧ مليونا المعدة للبيع، هذا بصرف النظر عن كلفة سك الذهب والفضة والتأمين والشحن. وبما أن الأرباح قد تتأخر يوصي إدي بتأمين ١٠ ملايين ريال من أجل التداول بشرط أن تلبي الحكومة السعودية نسبة ٣٠ بالمائة من الريالات الفضة لتغطية حاجات المفوضية والبعثات الخاصة، ويعبر عن موافقته على أن مبلغ ١٨ مليون دولار يكفي متطلبات الحكومة السعودية على افتراض أن أرباح الذهب المتوقعة سوف تتحقق.

R. 5

1945/03/30
AW 890 F. 001 Abdul Aizz/3-3045 (1)

مذكرة من جلاسر Glasser من وزارة المالية الأمريكية إلى كولادو E. G. Collado من مكتب التنمية المالية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م ومرفق بها نسخة من البرقية رقم ٩٥ من وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، المؤرخة في ٣٠ مارس ١٩٤٥م.

يطلب جلاسر من كولادو نقل البرقية المرفقة والواردة من بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك Federal Reserve Bank إلى وزير المالية السعودي، والتي تفيد بإيداع ١٥ ألف دولار في حساب المملكة العربية السعودية.

R. 1

1945/03/30
890 F. 001 Abdul Aizz/3-3045 (1)

برقية رقم ٩٥ موقعة من إدوارد ستيتنيوس Edward Stettinius وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م وموجهة إلى وزير المالية السعودي.

تنقل البرقية رسالة من بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك تفيد أن البنك تسلم يوم ٢٣ مارس مبلغ ١٥ ألف دولار من ناشنال ستي بانك أف نيويورك National City Bank of New York بأمر من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان

فرانسيسكو وقد سجل المبلغ في حساب المملكة العربية السعودية.

R. 1

1945/03/30
890 F. 24/3-2945 (1)

برقية رقم ٧٧٧ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يشير تك إلى برقية جدة رقم ٥٠ المؤرخة في ٧ مارس، ويقول إن مركز إمدادات الشرق الأوسط وافق على ضم قطع الغيار اللازمة للسيارات الحكومية إلى برنامج الدعم.

R. 3

1945/03/30
890 F. 61/3-3045 (2)

رسالة تغطية رقم ٢٥٧ من وزير الخارجية الأمريكي إلى الموظف المسؤول في البعثة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

يذكر صاحب الرسالة أنه يرسل في مظروف آخر خمس مطبوعات تتضمن معلومات عن دبغ الجلود، وصناعة المغازل اليدوية واستعمالها، وطريقة صنع الحمض الكبريتي، وكيفية استخدام مبيدات الحشرات والفطريات، وأفضل الطرق لإعداد الأطعمة. ويضيف أن تلك المطبوعات أُعدت في الأصل للاستفادة منها في الولايات المتحدة، إلا أنها قد تكون مفيدة في بعض البلدان العربية. ثم يشير صاحب الرسالة إلى مطبوعات أخرى مماثلة متوفرة لدى الوزارة، ويسأل إن كانت المفوضية تريد نسخاً من أي من تلك المطبوعات.

R. 6

1945/03/31
890 F. 24/3-1345 (1)

برقية رقم ١٩٢ موقعة من إدوارد ستيتنيوس Edward Stettinius وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة إلى هارولد هوسكنز Harold Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية، يعرب فيها ستيتنيوس عن سروره بأن مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre يعمل حسب الجدول المرسوم لتقديم الإمدادات للمملكة العربية السعودية وأنه يبذل قصارى جهده لتأمين الشاحنات بأسرع وقت. ويطلب من هوسكنز متابعة المركز والتأكد من حصول المملكة على الشاحنات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات النقل وذلك بالمستوى المتبع في بقية أنحاء الشرق الأدنى.

R. 3